جامعة ابن خلدون تبارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالبة :

- حطاب سعاد

الأستاذ المشرف:

– أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :.....

السنة الجامعية : 2012-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	تطور قيم الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2010)	35
02-02	تطور الصادرات غير نفطية (2000-2009)	36
03-02	أهم المنتوجات الغير النفطية خلال (2005-2010)	37
04-02	العملاء الرئيسين لدى الجزائر المنتجات غير نفطية	39
05-02	نسبة صادرات المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية (2000-2007)	41
06-02	تطور الناتج الداخلي الخام (GDP)الاسعار الثابتة اسعار سنة 1995للفترة (2010-1995)	44
07-02	برنامج الإنعاش الاقتصادي	47
08-02	المبالغ المخصصة للاستثمار الجارية التنفيذ 2005-2009	49
09-02	تطور الصادرات والناتج المحلي في الجزائر	51
10-02	تطور الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفترة	54
11-02	إختبار ADFللتغيرات النموذج	67
12-02	إختبار Johannsen للمتغيرين(PIB) (Xh) (xh,h)	68
13-03	إختبار السببية *Granger* للمتغيرات النموذج	69

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	مخطط شعاعي لمختلف الاساليب التجريبية المستخدمة في الادب الاقتصادي	**21**
1-2	تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية	**43**
2-2	أوائل زبائن الجزائر لسنة 2008	**43**
3-2	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (1990-2010)	**45**
4-2	العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي للفترة	**52**
5-2	العلاقة بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي للفترة	**53**
6-2	العلاقة بين الصادرات والانتاج المحلي للفترة	**54**
7-2	العلاقة بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي	**55**

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة 1-6

الفصل الأول:

التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

مقدمة 8

المبحث الأول: التجارة والنمو الاقتصادي 8

المطلب الأول: التجارة والنمو الاقتصادي من منظور نظرية التجارة الدولية 8

المطلب الثاني:التجارة والنمو الاقتصادي من منظور نظرية النمو الاقتصادي 13

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية والتقييم الإجمالي 20

المطلب الأول: الدراسات التجريبية 20

المطلب الثاني:التقييم الإجمالي 28

خاتمة 32

الفصل الثاني:

هيكل الصادرات والنمو الاقتصادي

مقدمة **35**

المبحث الأول: تطور وتركيبة الصادرات في الجزائر 35

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية 2000-2010 35

المطلب الثاني: تركيبة الصادرات في الجزائر 2000-2009 36

المطلب الثالث: اتجاهات المتعلقة بهيكل الصادرات 42

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر 44

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 44

المطلب الثاني: برامج النمو الاقتصادي 46

المبحث الثالث: الصادرات واداء النمو الاقتصادي في الجزائر 51

المطلب الاول: الاثر على النمو الاقتصادي قبل إستراتجية تنمية الصادرات 51

المطلب الثاني: الاثر على النمو الاقتصادي بعد تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات 53

خاتمة 56

الفصل الثالث:

التقييم التجريبي لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة 58

المبحث الأول: العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي 58

المطلب الأول: الدراسات السابقة 58

المطلب الثاني: الدراسات الحديثة 60

المطلب الثالث: نمذجة القياسية لصادرات في الجزائر 61

المبحث الثاني: دراسة حشمان ومسلم (2007) 63
المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة 63
المطلب الثاني: الطريقة المستخدمة في تقدير واختبار النموذج..... 64
المبحث الثالث: دراسة علي حمزة (2010)..... 65
المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة 66
المطلب الثاني: الطريقة المستخدمة في تقدير واختبار النموذج..... 66
خاتمة 70
الخاتمة العامة 72
قائمة المراجع..... 75

شكر وتقدير

﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعيمه و يكافئ مزيده.

الحمد لله الولي الوهاب، منزل الكتاب، انزله قرآنا عظيما و ذكرا حكيما، انزله على خاتم الرسالة، الهادي للأمة،الناطق بالحكمة،صلي اللهم عليه وسلم صلاة لا ينقطع مددها،ولا ينتهي أمدها،وعلى آله وصحبه الذين هداهم،و بصحبته خصهم وسلم كثيرا.

الحمد لله الذي لا اله سواه، ثم إليكم يا من لا يعبدون إلا إياه.

إلى كل ميسر يسر الله عسرته.

إلى كل مفرج فرج الله كربته.

و الشكر الجزيل إلى من أعياها الجهد لفلاحنا الأستاذ المحترم المشرف "**حواس أمين**" على ما قدمه لنا من مساعدات وتوصيات ونصائح رزقك الله تاج الفلاح في الدارين.

جزاكم الله عنا خير الجزاء.

وأتوجه بشكر الجزيل إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية ،والاساتذة المناقشين"**سدي علي**"،"**جايز كريم**"،وكذلك عمال وعاملات الإدارة ،وموظفي المكتبة على كل المساعدات .

حطاب سعاد

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية هي نقطة خلاف قديمة. فالواقع يشير أن هذه النقطة أثارت جدلا واسعا بين أوساط الاقتصاديين و صناع القرار. فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن تحرير التجارة الدولية تعمل كقوة دافعة للنمو الاقتصادي ،بينما البعض الاخر يرون عكس ذلك.ولا يزال الجدل مستمرا حول هذه العلاقة ،وتشير أغلب الدراسات إلى أن هذه العلاقة تعتمد على سياسات الاقتصاد الكلي المطبق وعلى نوعية أدوات السياسة التجارية المستخدمة .فتجارب البلدان تبرز أن الاقتصاديات الصناعية المتقدمة و النامية الصناعية ،لم تصل إلى ما وصلت إليه من تطور كبير بسبب فتح أسواقها ،وإنما بفضل ما اتبعته من سياسات حمائية، و الدعم الحكومي للكثير من المنتجات وقيام الدولة بأدوار تنظيمية وقيادية في اقتصادياتها ،ولو في مراحل معينة .فواقع بلدان الاتحاد الأوربي ،والولايات المتحدة الأمريكية ،اليابان ،ودول شرق أسيا والصين يشهد على ذلك ،حيث أن جميع هذه البلدان تبنت سياسات حمائية لمنشأتها الوطنية ومنتجاتها (في المراحل الأولية للتنمية).

أما أهم الجوانب التي تكمن في العلاقة الموجودة في التجارة الدولية والنمو الاقتصادي هو الدور الذي تلعبه الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي الموجودة على المدى الطويل للبلدان.والظاهر أن أهمية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي يكمن في الدور الايجابي المنتظر أن قد تؤديه الصادرات في النشاط الاقتصادي باعتبارها محرك ومولد للأنشطة الاقتصادية ، و لما تدره من عائدات من العملات الأجنبية التي تعد إما حافزا أو قيدا على عملية التنمية في البلدان النامية ،كما أنها قد تولد أنشطة مرتبطة بنشوء الصناعات المتجهة كليا نحو الخارج (إستراتجية التنمية الموجهة نحو التصدير Export Oriented Development) ،أو حتى تلك التي توجه جزء من إنتاجها نحو الأسواق الخارجية ،كما يشجع النمو الاقتصادي الموجب على التوجه نحو الأنشطة التصديرية .و في المقابل ، هناك جملة من العوامل المؤثرة على هذا الدور تتمثل في خصائص البلدان مثل الطبيعة البيئية ،السياسية ،الاقتصادية المستقرة والمواتية وذات قاعدة إنتاجية قادرة على الانطلاق في ركب المنافسة،والمتسلحة ببنية أساسية لدعم الصناعات والأنشطة التصديرية .لذا، فإن في حالة عدم توفر هذه الخصائص، تصبح تشكل قيدا على التنمية وتعرقل من مسيرة النمو والتقدم الاقتصاديين.في الواقع ، شغلت هذه العلاقة العديد من الباحثين ومازالت تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الحديثة ،إلا أن تلك الدراسات ركزت بالخصوص على اقتصاديات متعددة ، دون أن تنصب على اقتصاديات البلدان العربية بنصيب وافر وخصوصا الاقتصاد الجزائري.

و الجزائر كونها بلدا ناميا تسعى إلى تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي ،خصوصا في ظل الضغوط التي تواجهها من قبل الهيئات الدولية وسط جو مملوء بالمخاطر والمخاوف من المجازفة بالاقتصاد الوطني خاصة في ظل الأزمات المتتالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في هذه الألفية .لذلك ،تسعى الجزائر على سبيل المثال نحو تشجيع تنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و دعم القطاع الفلاحي كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية ،وكذا محاولة تعزيز صادراتها عن طريق تقوية القطاع الخاص وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.كما اتخذت الجزائر عدة إجراءات شاملة تدعم فيها كل القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق معدلات نمو سريعة و مرتفعة ،وانتقال من أحادية التصدير والاعتماد المطلق على المحروقات إلى قطاعات أخرى قد تحقق معدل النمو المطلوب.

أهداف البحث

مما لاشك فيه أن البحث العلمي ،يسعى إلى تحقيق أهداف معينة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي أما فيما يخص الدراسة حول اثر الصادرات والنمو الاقتصادي،فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

-محاولة إظهار العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي،وذلك من خلال المكاسب التي يستفيدا كل منها من التجارة والنمو وذلك من خلال الأدبيات الاقتصاد.

-محاولة اقتراح مقارنة نظرية تفترض أن تحقيق معدلات نمو الاقتصادي عال بشكل رئيسي بالصادرات.

-تحديد مختلف البدائل والحلول الممكنة لتفادي الانعكاسات السلبية التي من الممكن أن تعيق عمليات التنمية في الجرائر للنهوض بالاقتصاد الوطني ،وترقيته كباقي الاقتصاديات الصناعية ،على ضوء نتائج هذه الدراسة.

أسباب اختيار البحث

إن الدوافع و الأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي :

- اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.
- الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي، خاصة الذي يدور محورها حول التنمية بشكل عام مركزا على الدور المحوري للنمو في تحقيق تنمية سليمة و فعلية.

- الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و القياسية التي تناولت بعمق إشكالية علاقة الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، و بهذا البحث يمكن إتاحة مقارنة نظرية يمكن لباحثين آخرين اختبار مدى صحتها و نجا عتها.
- تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء.
- محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

الدراسات السابقة والجديدة

لقد حظي الأدب الاقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.و فيما يلي نشير إلى بعض الأبحاث الأكاديمية و العلمية في هذا المجال:[1]

– دراسة Michaely (1977) الذي اعتمد في دراسته على عينة تتكون من 41 بلدا ناميا. و أكدت الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات.

– دراسة Balassa (1979) التي اختبر فيها هذه العلاقة من خلال أخذ عينة 41 بلدا ناميا، وأظهرت النتائج على أنه توجد علاقة بين نمو المدخرات الوطنية والنمو الصادرات.

– دراسة Dodaro (1993).عندما استخدم اختبار السببية على 87 دولة خلال الفترة (1967–1986) وتوصلت لتأكيد وجود العلاقة السببية بالنسبة لصادرات القائدة للنمو في 8 دول ،بينما ظهر النمو كسب لنمو الصادرات في 14دولة وتحققت العلاقة السببية ذات الاتجاهين بالنسبة ل14دولة في حين لم يثبت هذه السببية لبقية دول العينة.

–دراسة Islam (1998) التي أجراها على 15 دولة أسيوية خلال (1967-1991)الى عدم وجود علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الفلبين وتايلندا وخمس دول أخرى ،بينما أدت الصادرات الى حدوث النمو الاقتصادي في خمس دول أخرى ،وفي الحين وجدت العلاقة التبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في بقية دول العينة.

تعتبر هذه الدراسة حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في هذا الموضوع ، و يتلخص الجديد في أنها تهدف لإبراز اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير و الطويل الأجل من خلال تقييم مختلف الدراسات التجريبية حول هذا الموضوع.

[1] - سيتم التطرق الى مختلف الدراسات الأكاديمية و التجريبية حول العلاقة الموجودة بين الصادرات و النمو الاقتصادي بشيء من التفصيل أثناء بلورة هذا العمل.

الإشكالية

مما لا شك فيه أن الجزائر تسعى لنهوض باقتصادها ،والرفع من معدل نموها وذلك من خـــلال الاهتمام بأحد أهم المؤشرات الاقتصاد في الجزائر المتمثلة في الصادرات ،التي تلعب دورا كبيرا كمحرك للنمو الاقتصادي (Export Led Growth) من خلال الآثار الناجمة عنها و قدرتها على تحريك النشاط الاقتصادي ،كما نجد زيادتها تؤدي بضرورة الى رفع معدل النمو الاقتصادي.

بناء على ذلك، فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في:

هل تعتبر الصادرات محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

تحت هذه الإشكالية، تندرج العديد من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- ما هي العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي؟

- كيف تساهم الصادرات بشتى أنواعها في تحقيق معدلات نمو طويلة الأجل؟

- ماهي النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي عالجت العلاقة الموجودة بـــين الصـــادرات والنمـــو الاقتصادي في الجزائر ؟ و هل تتفق في مجملها ؟

الفرضيات

لكي نعبر عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ونتعمق في دراستها و نضع منهجا للبحث، فإننا نقترح الفرضيات التي نراها تساهم في تحديد معالم الموضوع والمتمثلة في ما يلي:

- تعتبر العلاقة بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي علاقة معقدة و ذو اتجاهين، كما انه لا تزال محل نقاش (جدل) مستفيض في الأدبيات الاقتصادية.

- هناك اتفاق عام على أن الصادرات تلعب دورا حاسما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، و زيـــادة مستويات الدخل عبر البلدان.

- توصل الدراسات التجريبية حول هذه العلاقة على المستوى الاقتصاد الوطني إلى أن الصادرات تـــؤثر على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي على المدى الطويل ،لكن من خلال الصادرات النفطية.

المنهج المتبع ومصادر البيانات

للتحقق من الفرضيات المقترحة ،والإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على استخدام المنهج النظري بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي. حيث قمنا بالتطرق إلى الأدبيات ذات الصلة بموضوع التجارة والنمو الاقتصادي وإيجاد العلاقة بين هاتين الظاهرتين هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتقديم مختلف اتجاهات جانبي الصادرات والنمو الاقتصادي على الصعيد الدولي والمحلي. أما في المنهج التطبيقي، تم إتباع المنهج التحليلي التقييمي للدراسات التجريبية السابقة و الحديثة لدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي على الاقتصاديات بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

أما مصادر البيانات، فهي عموما عبارة عن مجموعة من الكتب و الأبحاث والتقارير العالمية المختلفة، والتقارير الدولية والحكومية بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية والعلمية والتي أجريت لأغراض مختلفة.

خطة البحث

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة، و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وثلاثة فصول و خاتمة:

حيث نتطرق في الفصل الأول إلى دراسة بعض القضايا والمسائل الرئيسية في الأدب الاقتصادي حول النمو الاقتصادي و التجارة الدولية. حيث قمنا أولا بدراسة علاقة التجارة والنمو الاقتصادي من منظور نظريتي التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، ثم تحولنا بعد ذلك إلى الدراسات التجريبية والتقييم الإجمالي.

أما الفصل الثاني فيبحث في طبيعة هيكل الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر.هذا يتطلب منا تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث،أولا معرفة تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2010) وتركيبة الصادرات (الصادرات النفطية و غير النفطية) . أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر، مستعرضين بذلك مختلف برامج النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الألفية الجديدة. أخيرا يناقش المبحث الثالث الارتباط الموجود بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما الفصل الثالث سنحاول التركيز على العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال الإشـــارة إلى مختلف الدراسات التجريبية المؤثرة في الأدب حول العلاقة بين الصـــادرات و النمـــو.ثم إلى أهـــم الدراسات على مستوى الاقتصاد الوطني. أخيرا،تظهر الخاتمة العامة أهم نتائج و توصيات الدراسة.

الفصل الأول

التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية احد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاديات العالم الخارجي . فهي تضمن تدفق للسلع والخدمات من والى البلد ،كما أنها تعمل على خلق روابط على مستوى الاقتصاد الكلي.و تعد التجارة الدولية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد المحلي ،درجة تقدمه ،ونموه لذلك ، نجد أن البلدان المتقدمة تتميز بهيكل متوازن عكس البلدان النامية .و تعتبر التجارة الدولية أيضا وسيلة من وسائل الأساسية التي تمكن من تحقيق التنمية على مستوى الوطني ،كما أنها توجه العلاقات الاقتصادية نحو رفع في المستوى المعيشة ،ضمان التوظيف الكامل والتوسع في الإنتاج، وتجارة السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات.الى جانب ذلك ، تؤدي التجارة الدولية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي من جهة ،وتوفير الموارد الضرورية من جهة أخرى.

الغرض الرئيسي لهذا الفصل هو المناقشة و بطريقة تمهيدية العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. لذلك يقدم المبحث الأول استعراضا للأدب حول هذا الموضوع من منظور كل من نظرية التجارة الدولية International Trade Theory ونظرية النمو الاقتصادي Economic Growth Theory.ثم نقوم في المبحث الثاني يعرض بعض الدراسات التجريبية بشأن العلاقة بين التجارة الدولية الصادرات و النمو الاقتصادي. وتقييما شاملا للنتائج المتحصل عليها في تلك الدراسات التجريبية.

المبحث الأول:التجارة و النمو الاقتصادي

المطلب الأول:التجارة و النمو الاقتصادي من منظور نظرية التجارة الدولية

إن العلاقة بين التجارة و النمو الاقتصادي تم تحليلها على نطاق واسع حيث يشير Van den Berg and Lewer (2007) انه منذ تفسير Adam Smith لمفهوم الميزة المطلقة Absolute Advantage في أواخر القرن الثامن عشر، و على مدار 200 عام استطاعت الأدبيات الاقتصادية تقديم حجج قوية لتبرير سياسات التجارة الحرة Free Trade.في المقام الأول ، سيعمد هذا القسم الأول الى تحليل العلاقة بين التجارة و النمو الاقتصادي ،على ضوء نظرية التجارة الدولية.

بداية ، يشير Adam Smith إلى أن تزايد التخصص و تقسيم العمل ، مدمجا بالتبادل الدولي International Exchange ، من شأنه أن يساهم في رفع رفاهية و نمو الأمم.و نشير هنا إلى رؤية Adam Smith تقوم على فكرة اعتبار التجارة الدولية كآلية لتعزيز الرفاهية.بمعنى أدق أن عملية تقسيم العمل يجبر الأفراد على تبادل السلع و الخدمات و بالتالي وجود مستويات مرتفعة من التجارة يعني المزيد من التخصص –تقسيم العمل –، و من خلال هذه الوسائل يمكن تعزيز النمو الاقتصادي.و الواضح ،

أن التخصص من وجهة نظر Adam Smith تعتبر كمصدر لمكاسب الكفاءة Efficiency Gains و استمرار التقدم التكنولوجي Technological Progress ، طالما أنها تمثل تطويرا لأدوات و ميكانزمات جديدة للقيام بالمهامات المتخصصة.فعندما يتم ترقية التخصص ، يمكننا توقع مكاسب جديدة من التبادل، كلما استطاع بلد ما استغلال المكاسب من وراء هذا التخصص (**Van den Berg and Lewer,2007)**. أي أن وجود المزيد من التخصص الناجمة عن التجارة الحرة سيعزز مسار النمو الاقتصادي.

و استنادا الى Smith ، يشير Van den Berg and Lewer (2007) الى أن:

"للتجارة الدولية تأثير ايجابي للغاية على النمو الاقتصادي ،فالتحول المفاجئ للسياسة التجارية التي تنفتح على التجارة الجديدة توفر مكاسب فورية في نصيب الفرد والذي يؤدي بدوره الى تسريع التقدم التكنولوجي وزيادة معدل النمو بشكل دائم"(p76).

بعد ذلك يمكن التأكيد أن منظور Smith يربط التجارة بالمكاسب المحققة في نصيب الفرد من الناتج وتزايد معدل النمو الاقتصادي.فزيادة الإنتاجية ،نتيجة رفع القيود على التجارة الخارجية ، من شأنه أن يولد حجم إنتاج اكبر بمستوى رأس مال معطى **(Barkai , 1969) .**

من جانب آخر، يقترح David Ricardo مثالا لبلدين-سلعتين-و عامل إنتاج واحد يتضمن مكاسب من التجارة و التخصص للبلدان المعنية حتى و إن تمتع احد البلدين بكفاءة اكبر في إنتاج كلتا السلعتين.و يقوم نموذج Ricardo بتقدير التجارة على أنها نوع من "وضعية الفوز للجانبين Win-Win Situation " ، بمعنى ، استفادة كلا البلدين جراء انخراطهم في التجارة الدولية ، حتى بوجود اختلافات في جانب التكنولوجيا و الأجور. إذن الظاهر أن التجارة الدولية في حد ذاتها تنشأ عن طريق وجود اختلافات دولية في إنتاجية العمل.في الواقع، يؤدي نمط التجارة المحدد ب" الميزة النسبية Comparative Advantage " الى زيادة رفاهية كلا البلدين من خلال تحسين كفاءة الإنتاج و الاستهلاك.واتضح أيضا أن التخصص يمكن أن يكون مفيدا للبلدان المعنية ، طالما أن الدخول و الأجور تصبح في أفضل حال بعد أن تأخذ التجارة مكانها.في هذا الصدد ، يشير Sen (2005) الى أن التجارة بمفهوم Smithو Ricardo تمثل طريقا لتحقيق كفاءة الإنتاج على المستوى العالمي.

وضمن نموذج Ricardo، يمكن تحليل تأثير التجارة على الرفاهية من منظورين مختلفين فالمنظور الأول يتعلق بظاهرة ارتفاع مستويات الأجور الحقيقة للعمال في كلا البلدين المنخرطين في التجارة مقارنة بوضعيتهما في حالة الاكتفاء الذاتي Autarky.و تظهر هذه الوضعية عندما يتخصص كلا البلدين في السلع التي تتمتع بها بميزة نسبية و تنخرط في التجارة الحرة و بالتالي يمكن للبلدان الاستفادة من مكاسب

التجارة **(Suranovic, 2009)**.أما المنظور الثاني فيتعلق بتأثيرات الرفاهية الإجمالية للتجارة الحرة و التي تظهر نتيجة تزايد كفاءة عمليات الإنتاج و الاستهلاك. حيث من الملاحظ أن نمط التخصص والميزة النسبية تسمح للبلدان بالتمتع بمستويات عالية من المنفعة الإجمالية و الذي يعني ضمنيا الرفع من الرفاهية على مستوى البلد. فالتجارة تسمح للمستهلكين ببلوغ منحنيات سواء مرتفعة – من خلال توسيع نطاق اختياراتهم –، و بالتالي بلوغ مستوى رفاهية اكبر مقارنة بحالة الاكتفاء الذاتي. نشير أيضا الى أن المنتجين تماما مثل المستهلكين يستفيدون من التجارة الحرة ، طالما أنها تسمح بزيادة نطاق الاختيار في كل من البلدان المعنية ، و في حالة تخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي يتمتع بها بميزة نسبية ، فإن الناتج العالمي سيعرف ارتفاعا ملحوظا **(Krugman and Obstfeld ,2006)** .

حتى هذه النقطة تم اعتبار التجارة على أنها عملية مربحة (مفيدة) لكل الأطراف المعنية لهذا السبب قام نموذج العوامل المحددة Specific Factors Model بإدراج فكرة مبتكرة: يوجد عوامل محددة لصناعات معينة، تسمح بفهم كيفية تأثير التجارة على توزيع الدخل.في هذا الصدد يوضح Feenstra and Taylor (2008)كيفية تأثير التغير في أسعار النسبية –الناتجة عن الانفتاح على التجارة – في ظهور الفائزينWinners و الخاسرينLosers . فبعض عوامل الإنتاج تستفيد من مكاسب حقيقة في حين أن بعضها الآخر تخسر.

أما النموذج المعياري لHeckscher-Ohlin ، فيقترح أن التجارة الدولية تعزز رفاهية الأمم المنخرطة في التجارة بالنظر لأن البلدان تحقق مستويات مرتفعة من المنفعة الإجمالية مقارنة بحالة الاكتفاء الذاتي.و وفقا لهذا النموذج،تلجأ البلدان الى التجارة بسبب وجود اختلافات في وفرة عوامل الإنتاج. و يمكن تصنيف مكاسب الرفاهية من التجارة الحرة الى تأثيرين متميزين: مكاسب كفاءة الإنتاج Production Efficiency Gains و مكاسب كفاءة الاستهلاك Consumption Efficiency Gains **(Suranovic, 2009)**. لكن ،نشير أيضا الى أن عملية الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي الى التجارة الحرة تتضمن بعض تأثيرات إعادة التوزيع:فالبلد الذي يتمتع بوفرة نسبية لعامل الإنتاج يحقق مكاسب من التجارة ،في حين يخسر البلد الآخر الذي يعاني نسبيا من ندرة عوامل الإنتاج **(Suranovic, 2009)**.هذا هو الفرق الملاحظ مقارنة بالنماذج السابقة:حيث يظهر الآن أن المنافع من وراء التجارة ليست بالضرورة يتلقاها جميع الأطراف.

ويؤدي الزيادة في الرفاهية الكلية الى وضعية أين تتجاوز المكاسب فيها تلك الخسائر .لكن هذا لا يعني أن كل الأطراف ستستفيد من التجارة.و بالتالي فإن هذا النهج يتوجه نحو إبراز المكاسب المرتبطة بالوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في بلد ما و الخسائر المتصلة بندرة العوامل بعد انفتاحها على التجارة.في

هذا الإطار يسلط Krugman and Obstfeld (2006) الضوء على الكيفية التي تخسر فيها عوامل الإنتاج –التي تعتبر محددة في الصناعات التي تنافس الواردات –من التجارة على المدى القصير. أما على المدى الطويل يخسر البلدان التي تعاني ندرة في العوامل من التجارة كنتيجة متوقعة من تأثيرات القوية لتوزيع الدخل.لكن في النهاية فإن المكاسب ستتفوق بوضوح على الخسائر كما ينبغي توقع مكاسب شاملة من التجارة.

لاحقا، شهدت نظرية التجارة الدولية تحولات عميقة ،حيث انتقلت من النماذج القائمة على الميزة النسبية بدلالة الاختلافات في وفرة عوامل الإنتاج ، و متطلبات المدخلات المحددة للقطاع في ظل المنافسة الكاملة ،ليتم اقتراح نماذج نظرية جديدة تعمل على تفسير التجارة ضمن الصناعة Intra-Industry Trade المصاحبة لاختلافات الإنتاج في ظل المنافسة الاحتكارية **(Tomiura, 2006)**.

بناءا على نموذج التوازن العام بعامل إنتاج واحد (عنصر العمل) و اقتصاد حجم داخل في الشركة–منافسة غير كاملة–،و بافتراض وجود n سلعة مختلفة و أذواق متنوعة للمستهلكين ،تظهر النظرية الجديدة للتجارة New Trade Theory على أن التجارة هي عملية مربحة (مفيدة)،طالما أنها تزيد من حجم السوق **(Krugman and Obstfeld ,2006)** .و تتوقع هذه النظرية وجود مكاسب من التجارة ، حتى و إن اخذ الإنتاج مكانه ضمن صناعات تنافسية احتكارية مع تزايد عوائد الحجم.و نتيجة لعملية التخصص تظهر هناك فرص لتحقيق مكاسب متبادلة ، حتى لو كانت البلدان متماثلة في نمط التنمية الاقتصادية و نسب رأس المال الى العمل.في الواقع ، كبر حجم السوق سيؤدي الى خفض متوسط مستوى الأسعار ،بالإضافة الى توفير اكبر مجموعة متنوعة من السلع.على ذلك ،يزداد مستوى الرفاهية:يصبح الآن لدى المستهلكين إمكانيات استهلاك اكبر.

في هذا الصدد ، يشير Krugman and Obstfeld (2006) الى أن:

"في ظل هذه الظروف يصبح تأثير التجارة على توزيع الدخل ضعيفا و سيكون هناك مكاسب إضافية كبيرة من التجارة ضمن الصناعة.النتيجة التي يمكن الحصول عليها هو على الرغم من وجود تأثيرات التجارة على توزيع الدخل ،يمكن لكل طرف أن يستفيد من التجارة "(p129).

كنتيجة لذلك، تشير هذه النظرية الى تزايد حجم المكاسب المتحصل عليها في التجارة ضمن الصناعات مقارنة بتلك المرتبطة بالميزة النسبية.فالمكاسب من التجارة سترتفع "حتى بين البلدان التي تتشابه في الأذواق،التكنولوجيا،و وفرة العوامل **(Krugman 1979, p. 469)**.و باختصار ، يؤدي الانفتاح على التجارة الى توفير مجموعة متنوعة من السلع ،استغلال وفورات الحجم ، و انخفاض تكاليف الوحدة.

من الواضح أن لدى مفهوم المكاسب الإضافية من التجارة الكثير من الأنصار ، فعلى سبيل المثال، يشيرLeibenstein (1966) أن مستوى الكفاءة في الاقتصاد يتأثر بمستوى المنافسة ، مما يعني –مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة– أن التجارة ستعزز المنافسة و بالتالي ، القدرات الإدارية و الإنتاجية لبلد ما.و يضيف Leibenstein أن النماذج التقليدية للتجارة لا تأخذ بعين الاعتبار تكاليف "السلوك الباحث عن الريع Rent Seeking Behavior من قبل المصالح الشخصية التي تبحث في التأثير على السياسة التجارية " **(Van den Berg and Lewer,2007,p.19)**.

من جانب آخر،عرفت نظرية التجارة الدولية تحولا كبيرا بتوسيع نموذج Krugman ، محفزة بالزيادة الايجابية للبيانات المتوفرة على مستوى الشركة (الوحدوي)**(Neary, 2009)** .هذا ما يعرف ب"النظرية الجديدة الجديدة للتجارة New New Trade Theory " المقدمة من قبل Melitz and Antras (2003) .و تختلف هذه النظرية عن سابقتها في كون أن وحدة التحليل انتقلت الآن من مستوى الصناعة الى مستوى الشركة **(Tomiura, 2006)**. يبرز Melitz (2003) مكاسب جديدة للتجارة لم تتطرق نظرية التجارة إليها من قبل.ففي إطار نموذج ديناميكي و بوجود شركات غير متجانسة ،تظهر الكيفية التي يمكن للانفتاح التجاري أن يدفع "الشركات الأكثر إنتاجية فقط لدخول أسواق التصدير (في حين تستمر بعض الشركات الأقل إنتاجية في الإنتاج فقط في السوق المحلية)،مما يضطر بشكل أني الى خروج الشركات الأقل إنتاجا" (p. 1695). على هذا سيساهم نمو الإنتاجية الإجمالية للصناعة ،انطلاقا من عملية إعادة تخصيص الموارد ، في مكاسب الرفاهية.في مقابل ذلك ، سيؤدي خروج الشركات الأقل إنتاجية مقابل زيادة لمبيعات الشركات الأكثر إنتاجية الى إعادة توزيع حصص السوق نحو الشركات الأكثر إنتاجية ، مما يعزز من الإنتاجية الإجمالية **(Melitz, 2003, p.1695)**. و الظاهر أيضا أن وجود تكاليف مرتفعة لدخول سوق التصدير سيعكس قوة تأثير التجارة على مختلف أنواع الشركات.لكن على الرغم من هذه التكاليف،ستظهر الرفاهية المعززة من طبيعة التجارة.و يشير Melitz (2003) الى أن دور تكاليف الصادرات يكمن في ضبط توزيع المكاسب من التجارة عبر الشركات.على عكس ذلك ،يرى Melitz أن عملية إعادة التوزيع تتضمن أيضا بعض التكاليف قصيرة الآجل.إلا أن العديد من الأبحاث ترى أن الآثار الممكنة للسياسة التجارية على إعادة توزيع الشركات ستعمل على تعويض تلك التكاليف الانتقالية.

في الواقع قوبلت فكرة المصادر الإضافية أو الجديدة للمكاسب من التجارة بوجهات نظر مؤيدة ومعارضة. فمن وجهة النظر المؤيدة يتعلق الأمر بتأثيرات الرفاهية من التجارة التي يدافع عنها Van den Berg and Lewer (2007).فبالنسبة إليهم ، لا ترتبط التجارة بالمكاسب الساكنة المستمدة من الميزة

النسبية، بل يمكن تحقيق اكبر المنافع عن طريق المكاسب الديناميكية طويلة الآجل انطلاقا من التأثيرات الايجابية للتجارة على النمو الاقتصادي ،عن طريق العديد من القنوات كنقل التكنولوجيا مثلا.و يختم Van den Berg and Lewer(2007) بالتأكيد على أنه "من المتوقع أن يؤدي الدمج بين نظرية التجارة و نظرية النمو الاقتصادي الى وجود حالة قوية و دائمة للتجارة الحرة"(p.253). أما من وجهة النظرة المعارضة ،يرى العديد من الباحثين أمثال Costinot،Arkolakis ، و Rodriguez Clare (2010) أن " نماذج التجارة الغنية لا تتضمن مكاسب كبيرة من التجارة (p.01).فهم يؤكدون أن المصادر الجديدة لمكاسب التجارة يمكن أن تغير من تركيبتها ،لكن ليس من حجمها الكلي.

عند هذه النقطة يمكن ذكر عدد من المنافع المرتبطة من التجارة من خلال نظرية التجارة الدولية.تعزيز الرفاهية من خلال التجارة كما تم ذكرها المدارس الفكرية المختلفة ،تأخذ في الحسبان بعض الجوانب مثل مكاسب كفاءة الإنتاج و الاستهلاك ،تزايد الإنتاجية ،نواتج اكبر ،و ارتفاع الأجور.الى جانب ذلك ، تركز معظم الإسهامات الأخيرة على الكيفية التي تؤثر فيها التجارة على زيادة حجم السوق ، مما يسمح بتوفير مجموعة كبيرة و متنوعة من السلع و انخفاض مستوى الأسعار.أخيرا ، يمكن القول أن التجارة يمكنها أن تؤدي الى تزايد نمو الإنتاجية الكلية على مستوى الصناعة.

ولأن التجارة الحرة لا تتمتع بقبول الإجماع ،تم وضع حجج مؤيدة لها "المتفائلون بالتجارة Trade Optimists"-أنصار التجارة الحرة و التنمية المتوجهة نحو الخارج Outward-Looking Development- ،و حجج معارضة لها "المتشائمون بالتجارة Trade Pessimists "-أنصار الحمائية والتنمية المتوجهة نحو الداخل Inward-Looking Development- **(Todaro and Smith ,2011)**. و مع ذلك، قبل البدء بمناقشة هذه الجوانب، من المهم القيام بتحليل الروابط الممكنة بين التجارة و النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني:التجارة و النمو الاقتصادي من منظور نظرية النمو الاقتصادي

إن إظهار الروابط المختلفة بين التجارة و النمو الاقتصادي ليست بالمهمة السهلة :فمن المؤكد أن هذا المجال من الدراسة يعتبر من أهم النقاشات المهمة و الغنية في الأدب الاقتصادي.بالإضافة الى مختلف نظريات و نماذج التجارة ، تم اللجوء الى عدد من الدراسات الإحصائية و التجريبية لدعم أو رفض قضية التجارة الحرة. فمن جانب واحد، دافعت مختلف المدارس الفكرية منذ عهدAdam Smith في أواخر القرن الثامن عشر على التجارة الحرة، بالتركيز على المكاسب المستمدة منها.أما الجانب

الآخر،عرض المشككون Sceptics لقضية التجارة الحرة حججا مضادة في الأدب الاقتصادي ، و أوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية.

في الواقع، يبرز Van den Berg and Lewer (2007) أن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتجارة الدولية هي "ثنائية الاتجاه Bi-Directional ".فالاتجاه الأول من العلاقة تفترض أن التجارة كآلية تعزز النمو.أما الاتجاه الثاني فيسلط الضوء على أن وجود مستويات أعلى من التنمية والتكنولوجيا المتقدمة سيعظم حجم التبادلات التجارية بين الاقتصاديات.جانب آخر مهم لابد من الإشارة إليه ، هو أن العلاقة ثنائية الاتجاه بين التجارة و النمو الاقتصادي هي جد معقدة ،مع الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من المتغيرات الأخرى –كالعوامل الاقتصادية الاجتماعية السياسية يبدو أنها تمارس تأثيرا قويا على العلاقة بين النمو و التجارة.

من المهم أيضا التمييز بين المكاسب الساكنة و الديناميكية من التجارة.فالأولى تحدث نتيجة عملية إعادة تخصيص الموارد من قطاع الى أخر كلما اخذ التخصص المتزايد ،بناءا على الميزة النسبية ، مكانه-.أما المكاسب الديناميكية من التجارة فتعمل على تحويل حدود إمكانيات الإنتاج باستمرار،بشرط أن ترتبط التجارة بالمزيد من الاستثمارات و سرعة نمو الإنتاجية بناءا على وفورات الحجم ،التعلم بالممارسة و اكتساب المعرفة الجديدة من الخارج خصوصا من الاستثمار الأجنبي المباشر **(Thirlwall, 2000, p 6)**. كما ذكرنا سابقا ، يقترح العديد من الباحثين أن الكيفية اللازمة لفهم العلاقة الممكنة بين الصادرات و النمو يتطلب توسيع مجال التحليل ليشمل بالإضافة الى نظرية التجارة الدولية،نظرية النمو الاقتصادي.هذا هو السبب الذي يحفزنا لتحويل مجال التحليل الى منهج مدارس الفكرية و النظريات المتعلقة بمجال النمو الاقتصادي.

تعتبر الصادرات في أدبيات التنمية الاقتصادية التقليدية آلية محفزة للنمو الاقتصادي بناءا على الآثار الانتشارية Spillovers الايجابية للإنتاجية من القطاع التجاري الى القطاع غير التجاري **(Madsen, 2009; Edwards, 1993)**. كما أن للصادرات دور كبير و هام في تشجيع المشاريع الاستثمارية ذات الكفاءة.

واستنادا الىLevine and Renelt (1992) ،يمكن إرجاع الفضل في صياغة الروابط النظرية بين التجارة و النمو الاقتصادي إلى العديد من الاقتصاديين أمثال Rivera-Batiz، Romer Grossman،وHelpman. فقد استطاع هؤلاء الباحثين تقديم حجج مثيرة للاهتمام داعمة لهذا النوع من العلاقة.في هذا المقام ، نشير انه على الرغم من أن المناقشات النظرية ركزت كثيرا على العلاقة بين

التجارة الدولية و النمو ، إلا انه على مستوى الدراسات التجريبية ، تم التركيز فقط على العلاقة بين الصادرات و النمو فقط.

بالرجوع مرة أخرى الى Adam Smith، لكن هذه المرة من منظور النمو الاقتصادي ، يمكن إبراز انه يعتبر هذه العملية "كآلية لتعزيز الرفاهية"عن طريق الاستثمار في رأس المال و الابتكار.أما نظرية الميزة النسبية لDavid Ricardo ،فتظهر انه في ظل المنافسة الكاملة و التوظيف الكامل للموارد ، يمكن للبلدان المنخرطة في التجارة أن تجني مكاسب عن طريق التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية (اقل تكلفة فرصة بديلة Lowest Opportunity Cost) ، و تداول الفائض من الإنتاج الذي يتجاوز الطلب المحلي**(Thirlwall, 2000).** هذه بالضرورة ستكون "المكاسب الساكنة Static Gains " المستمدة من تخصيص الموارد من قطاع إلى آخر ،كلما اخذ التخصيص المتزايد مكانه **(Thirlwall,2000).** بالإضافة الى ذلك ، تعتبر المدرسة الكلاسيكية التكنولوجيا على أنها تلك الآلية التي تساعد على حل مشاكل تناقص الغلة Diminishing Returns ، و ترفع دالة الإنتاج .من هذا المنطق ، يمكن القول أن زيادة التجارة الدولية سيؤدي الى تحسين الكفاءة ، و الذي بدوره سيؤدي الى نشر التقدم التكنولوجي.

بعد ذلك ، يمكن ضمن نموذج Harrod-Domar، تفسير معدل نمو الاقتصاد بدلالة مستوى رأس المال للادخار و الإنتاجية .و بالتالي ، يمكن القول أن النمو الاقتصادي يرجع في الأساس الى تراكم رأس المال.هنا يجب الاعتراف أن التجارة لا تلعب دورا واضحا من منظور Harrod-Domar ، لكنها في الواقع تساهم بشكل خفي ، كما أشار Van den Berg and Lewer (2007): يمكن للتجارة الدولية أن تؤثر على الكيفية التي يستثمر فيها الادخار.فبعض الدراسات اكتشفت أن الأسعار المحلية في البلدان النامية تتعرض الى التشوه عن طريق القيود التجارية ، مما يؤدي الى سوء تخصيص الموارد .على عكس ذلك ، يفترض انه في ظل اقتصاد منفتح ، تكون الأسعار أكثر دقة و تعكس بحق تكاليف الفرصة البديلة ، و تحسن من تخصيص الموارد.

استنادا إلى نموذج Solow (1956)، يحللBaldwin (1992) المكاسب المتوقعة من التجارة: زيادة كفاءة الاقتصاد برفع دالة الإنتاج إلى الأعلى و بالتالي ، توليد نمو اقتصادي كلما اتجه الاقتصاد نحو المستوى التوازني مرتفع لكل من رأس المال والناتج في الحالة المستقرة **(Van den Berg and Lewer 2007, p95)**. و في حالة توسيع نموذج Solow (من خلال إدراج متغير التكنولوجيا و بمعدلات ادخار و اهتلاك لرأس المال و نمو سكاني معطاة) ،يمكن تفسير استمرارية النمو الاقتصادي على المدى الطويل.فوجود معدل ثابت للتقدم التكنولوجي سيؤدي الى رفع دالة الإنتاج ، و بالتالي تزايد نسب

رأس الى العمل Capital-Labor Ratio للاقتصاد و نصيب الفرد من الناتج في الحالة المستقرة Steady State بنفس المعدل **(Van den Berg and Lewer 2007, p. 92).** لذلك، يمكن للتجارة أن تشجع على إدامة النمو طالما أنها تتداخل (تؤثر على) مع التقدم التكنولوجي. مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص التقدم التكنولوجي ، من المرجح أن يتمتع اقتصاد منفتح بمعدل رقي تكنولوجي أسرع مقارنة باقتصاد منغلق.و بالتالي فإن دور التجارة الدولية كمعزز لنقل التكنولوجيا هي في غاية الأهمية.

إن تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي تم معالجته على نطاق واسع من وجهة نظر جيل الصرف الأجنبيForeign Exchange Generation ، حيث تم التأكيد على أن زيادة حجم الصادرات يمكن أن بكون مفيدا في التخفيف من حدة قيود النقد الأجنبي، و الذي سيؤدي في نهاية المطاف الى خلق آثار ايجابية على النمو الاقتصادي.في هذا الإطار ، يرى Edwards (1993,p.1385) أن زيادة واردات المنتجات الوسيطية Imports of Intermediate Products من شأنه أن يسمح بالتغلب على الإخفاقات (التقنية) ، و ممارسة تأثير ايجابي على نمو الناتج. و يستشهد Edwardsفي ذلك على دراسة Esfahani (1991) التي ترى أن سياسات المتوجهة نحو التصدير Export-Oriented Policies يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي على النمو من خلال توفير النقد الأجنبي، و تخفيض العجز في الواردات ، و دعم توسيع الناتج.

أكثر من ذلك، تشدد نظريات النمو الداخلي Endogenous Growth بشكل خاص على اعتبار التجارة كقناة رئيسية تسمح بانتقال المعرفة عالميا **(Grossman and Helpman, 1991) .**في هذا الجانب، يوضح Madsen (2009 ,p.398) أن أوائل نماذج النمو الداخلي تم تطويرها في إطار علمي، أين تتفاوت فيه مستويات أنشطة البحث و التطوير (Research and Development, R&D) بشكل نسبي. عند هذه النقطة،من المهم أن نذكر كيف أمكن للحجج السابقة أن تتحول من منظور الصادرات الى منظور الواردات.في هذا الصدد ،يرى Madsen (2009 ,p.399) أن أواخر الأدبيات النمو الداخلي تركز على الطريقة التي يمكن لواردات المعرفة أن تعزز النمو الاقتصادي **(Romer ,1990a, 1992; Grossman and Helpman ,1991; Rivera-Batiz and Romer, 1991; Baldwin and Forslid, 2000).** على نفس المنوال ،يمكن القول أن الواردات تتيح للمنتجين المحليين إمكانية الوصول و الحصول على مجموعة متنوعة من السلع الرأسمالية،و بالتالي توسيع كفاءة الإنتاج **(Barro and Sala-i-Martin, 2004).**

استنادا الى Grossman and Helpman (1991)، يؤكد Madsen (2009) أن نوعية السلع الوسيطية سيؤثر ايجابيا على كفاءة الإنتاج.فالتكنولوجيا المجسدة في السلع الوسيطية ستجعل

المنتجات المستوردة أكثر إنتاجية، كما أنها سترفع من إنتاجية عنصر العمل و إنتاجية العوامل الكلية (Total Factor Productivity ,TFP). و يذكر Madsen ملاحظة مثيرة للاهتمام هي أن السبيل الوحيد الذي يمكن للتجارة أن تعزز النمو يتمثل في المدى الذي يتداول فيه البلد السلع مع الاقتصاديات ذات كثافة البحث و التطوير.فتداول الاقتصاديات النامية للسلع مع الاقتصاديات المتقدمة سيجعل هناك إمكانية اكبر للحاق بالركب Catching Up،في ظل انخفاض تكاليف التقليد مقارنة بتكاليف الابتكار.و بالفعل ،قدمت العديد من الدراسات دعما قويا للفرضية القائلة بأن الأثر الانتشاري للمعرفة عن طريق الواردات يمارس تأثيرا ايجابيا على النمو.في هذا الجانب ،يشير Madsen(2009)الى أن " كثافة R&D له تأثيرات مستدامة على النمو الاقتصادي،و هو ما يتوافق مع توقعات النظريات الشومبترية للنموSchumpeterian Growth Theories"(p.411).

في دراسته، يقوم Edwards (1993) باستعراض شامل للأدبيات الحديثة حول السياسة التجارية في البلدان النامية:الهدف الأساسي هو تحليل فيما إذا كانت نتائج الدراسات التجريبية تدعم نظرة السياسة كون أداء الاقتصاديات المنفتحة أفضل من أداء الاقتصاديات المنغلقة.و لتحقيق ذلك الهدف،تم استخدام نوعين من التحقيقات :النوع الأول يسمى بدراسات متعددة البلدان -Multi Country Studies لحلقات الممارسة الحمائية و التحرير المقدمة من قبل Balassa (1971)، Krueger(1978)،Bhagwati (1978)،و Michaely et al (1991). أما النوع الثاني فيعمل على تحليل الانحدار القطري Cross-Country Regression (على مستوى البلد) للعلاقة بين الصادرات والأداء الاقتصادي –على سبيل المثال Balassa (1985)،Ram (1985، 1987)،Gray and Singer (1988) و Esfahani (1991).

لكن بعد ما تأكد أن العديد من الانحدارات القطرية "تعاني من بعض القصور التجريبية والمفاهيمية" (p.1389) ، كما أن الدراسات متعددة البلدان لم تكن ناجحة في توفير إطار نظري مقنع.يبرز Edwards (1993) أهمية نظريات النمو الداخلي كإطار نظري يوفر جوابا صارما للكيفية التي يمكن للسياسة التجارية أن تؤثر على النمو الاقتصادي.فعلى عكس النماذج النيوكلاسيكية التقليدية التي تعتبر توازن الحالة المستقرة لمعدل النمو على المدى الطويل مستقلا بشكل كامل عن السياسات الوطنية ،أصبح ممكنا الآن من خلال النماذج الجديدة الحصول على علاقة توازنية طويلة الآجل بين الانفتاح و النمو الاقتصادي Edwards(1993)على سبيل المثال ،في نموذج النمو الداخلي ل Romer(1986)،تزايد كمية الموارد المخصصة لأنشطة البحث و التطوير سينطوي على مجموعة واسعة من السلع الوسيطية ،فضلا عن إنتاجية حدية مرتفعة لرأس المال.لذلك،سيكون لدى الاقتصاديات

المنفتحة فرصة للتخصص في إنتاج بعض المدخلات الوسيطية،ارتباطا بميزتها النسبية **(Edwards, 1993)**.لذلك،يشار الى أن الانفتاح سيجعل من الممكن الوصول الى اكبر مجموعة من المدخلات بتكلفة منخفضة،و الذي بدوره سيؤدي الى توليد نمو متوازن مرتفع.و يمكن من خلال الانفتاح أيضا التغلب على الإخفاقات على مستوى الاقتصاد و النمو الاقتصادي بشكل أسرع **(Quah and Rauch ,1990)**.

من الواضح أن دور التجارة في توليد و نشر التقدم التكنولوجي قد لقى الكثير من الاهتمام والتحليل.فقد تم التأكيد أن الأنظمة الأكثر انفتاحا تسمح للاقتصاديات الصغيرة باستيعاب التكنولوجيا المولدة في البلدان المتقدمة بوتيرة أسرع، مما يسمح لهم بتحقيق معدلات نمو مرتفعة.فالانفتاح ،في ظل ظروف معينة ،يمكن أن يؤدي الى نمو سريع حتى على المدى الطويل(**Grossman and Helpman, 1991**). يضيف Edwards أن تحليل الاقتصاد الجزئي من خلال دراسة الجوانب المختلفة للاستخدام المتعدد للمدخلات الوسيطية،اختراعات التصاميم،و استيعاب التقدم التكنولوجي،يمكن أن تساعد على فهم أفضل للروابط المحددة بين السياسة التجارية و النمو.

يرى van den Berg and Lewer (2007)انه الى جانب التجارة الدولية ،يمكن للأنشطة المصاحبة لها مثل التسويق الدولي ،بحوث التسويق، تخطيط الإنتاج ،و الرحلات الدولية ،أن تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا.و من ثم ،فإن العولمة تتيح للتجارة ،في ظل ظروف معينة ،توسيعا للمعرفة و الأفكار والذي يعني تعزيز النمو الاقتصادي.و بشكل منطقي، ترتبط هذه الظروف الخاصة بانتشار الفوائد من الابتكار.و قد تم التأكيد انه يمكن للتجارة الدولية أن تعزز النمو الاقتصادي للاقتصاديات الصغيرة من خلال تسهيل حركة التكنولوجيا، و التي تتجسد في كثير من الأحيان في المنتجات. و الواضح أن اعتماد (تبني) التكنولوجيات القائمة بدلا من خلق التكنولوجيا الجديدة، ينبغي أن تكون عملية أسهل بالنسبة للبلدان.لكن في المقابل،تتحدد هذه العملية أيضا بعوامل أخرى كمؤسسات البلد مثلا **(Lucas, 2000)**.

بناءا على دوال الإنتاج النيوكلاسيكية ،يرى العديد من الباحثين أن الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي عن طريق توليد تأثيرات خارجية ايجابية Positive Externalities على القطاعات غير التجارية، من خلال تطبيق أساليب الإدارة و تقنيات الإنتاج الأكثر كفاءة **(Edwards, 1993)**. الى جانب ذلك ، يعني الفرق في الإنتاجية لصالح قطاع التصدير توسعه النسبي على القطاع غير التجاري مما يؤدي الى تأثيرات ايجابية على الناتج الإجمالي.هذه الظاهرة يمكن أن تشجع أيضا تخصيص الموارد الى المشاريع الاستثمارية الأكثر فعالية. في هذا الصدد ، قام Feder (1983) بتقسيم الاقتصاد الى قطاعين :قطاع التصدير و القطاع غير التصديري.يعطى دالة الإنتاج لقطاع التصدير وفقا للاتي:

$$X = g(K, L) \quad (1)$$

حيث: X الناتج في قطاع التصدير، K هو مخزون رأس المال، و L هو عنصر العمل في قطاع التصدير.

اقتراح Feder ينص على أن قطاع التصدير يولد تأثيرات ايجابية على باقي قطاعات الاقتصاد (**Feder ,1983**). لذا، قدم دالة إنتاج للقطاع غير التصديري على انه:

$$N = F(K, L, X) \quad (2)$$

كما تظهر معادلة Feder، يتحدد الناتج في القطاع غير المصدر N بالتأثيرات الخارجية المولدة من إنتاج X في قطاع التصدير، فضلا عن مخزون رأس المال و عنصر العمل (Feder , 1983).

و استطاع Feder أيضا اشتقاق معادلة الانحدار التالية:

$$G_Y = \alpha\left(I/Y\right) + \beta.G_L + \delta\left(X/Y\right)G_X + \theta.G_X \quad (3)$$

أين δ هو معامل يمثل تأثير النمو لقطاع التصدير ذات الإنتاجية المرتفعة نسبيا،في حين θ يغطي التأثيرات الخارجية لإنتاج الصادرات على باقي الاقتصاد **(Feder , 1983)**.في الجانب التجريبي ، و باستخدام معادلة Feder ،سجل متوسط المعاملات لمتغير "التجارة" في معادلة النمو ل99 مقطع عرضي و 116 انحدارات سلاسل زمنية قيما تتجاوز 0.40 ،بشكل يوافق النتائج التي تحصل عليها Feder في دراسته (**Van den Berg and Lewer,2007**). هذه التقديرات تدعم فرضية التأثيرات الايجابية للتجارة على النمو الاقتصادي بناءا على التأثيرات الخارجية المولدة في قطاع التصدير، و التي تنتقل الى الأجزاء الأخرى في الاقتصاد مما يؤدي الى ارتفاع الناتج الإجمالي.و بناءا على فكرة وجود اختلافات كبيرة في الإنتاجية الحدية للعوامل بين قطاع المصدر و غير المصدر ، يرى Feder أن الاقتصاديات التي تنقل الموارد نحو التصدير ستجني مكاسب اكبر مقارنة بالاقتصاديات الموجهة نحو الداخل(Feder , 1983).

احد المواضيع الأخرى التي يمكن أن تجلب الاهتمام عند تحليل العلاقة بين التجارة و النمو تتعلق بمفهوم " التعلم عن طريق التداول Learning-by-Trading".فإلى جانب حجج Feder، يمكن للتجارة أن تقلل من تكاليف السلع الرأسمالية، و يحفز الاستثمار في اقتصاد ما ،و بالتالي خلق تأثيرات خارجية متوقعة للاستثمارات **(Lee,1995 ;Mazumdar,1996)**. و من المفترض أيضا أن المكاسب من عملية التعلم عن طريق التداول يمكن أن تتحقق حين يواجه الاقتصاد المنافسة الدولية.

من جانب آخر، يقوم Frankel and Romer (1999) بتحليل اثر التجارة الدولية على الدخل.حيث تشير الدراسة الى أن التجارة يبدو أنها ترفع مستوى الدخل عن طريق تحفيز تراكم رأس

المال المادي و البشري ،و عن طريق تزايد الإنتاج (p.395). كما يذكر Van den Berg and Lewer (2007) ، تشير نتائج دراسة Frankel and Romer (1999) أيضا الى الأثر الكبير للتجارة الدولية على الإنتاجية.

أكثر من ذلك ،يبدو أن التجارة الدولية تشجع نشر التكنولوجيا من الشمال الى الجنوب .فالعديد من النماذج النظرية الرائدة اللاحقة تقترح انه على المدى الطويل ،تميل البلدان لأن تنمو بشكل مماثل شريطة أن يأخذ نشر التكنولوجيا مكانه.فعلى سبيل المثال، تقترح دراسة Lucas (2000)انه إذا ما تم تطبيق سياسة تحرير للتجارة الدولية أو تحسين قدرات استيعاب التكنولوجيا في البلدان النامية، فإن حدوث نشر سريع للتكنولوجيا من شأنه أن يمنح تلك البلدان لتقليد التكنولوجيا الجديدة بدلا من ابتكارها.و ضمن نماذج النمو الداخلي ، يعتقد أن السياسات التي تشمل الانفتاح و المنافسة ،التغير و الابتكار يمكنها أن تشجع النمو الاقتصادي.و يمكن أيضا إرساء تنوع هيكلي عن طريق تفاعل الابتكار في البلدان المتقدمة و التقليد في البلدان النامية.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية والتقييم الإجمالي

المطلب الأول:الدراسات التجريبية

تدعم عدد كبير من الدراسات التجريبية الفرضية القائلة،أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى، سيستفيد المقيمون في البلدان التي تنفتح على التجارة الدولية بالدخول مرتفعة و المعدلات العالية للنمو الاقتصادي.و على الرغم من أن بعض تلك الدراسات واجهت بسبب افتقارها الواضح للخلفية النظرية الصارمة ، و أوجه القصور المنهجية أو مشاكل حذف المتغير Omitted Variable ،إلا أن هناك دلائل واضحة ترفض الفرضية البديلة القائلة بإمكانية وجود ارتباط سلبي بين التجارة و النمو الاقتصادي **(Van den Berg and Lewer,2007)** .و كما هو مبين في الشكل 1.1، تم تطبيق العديد من الطرق القياسية و الإحصائية المختلفة من قبل الباحثين في محاولة لوصف الرابط بين التجارة و النمو الاقتصادي.

الشكل (1.1).مخطط شعاعي لمختلف الأساليب التجريبية المستخدمة في الأدب

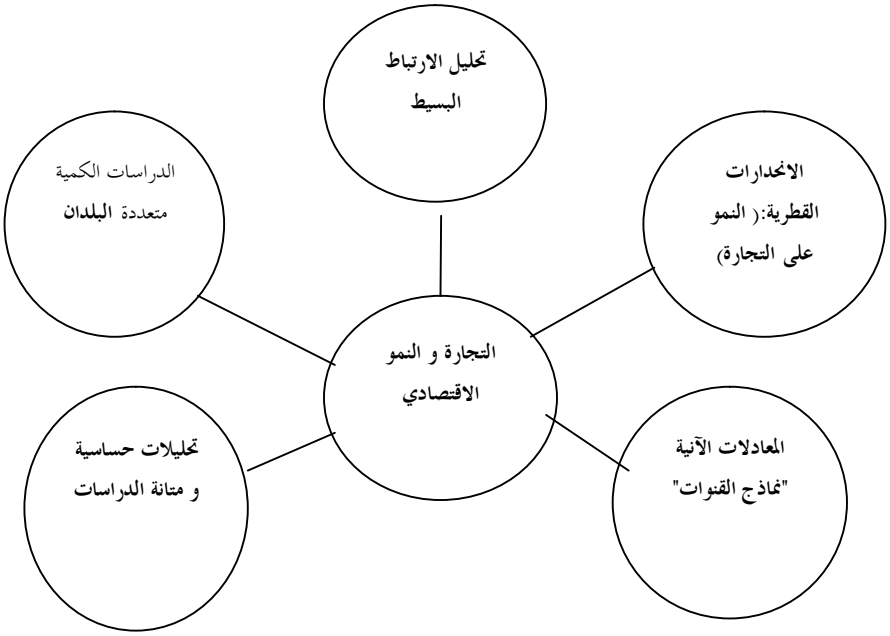

Source: based on Levine and Renelt. (1992)

وكما ورد في الكثير من المؤلفات العلمية، قامت أوائل الدراسات التجريبية باختبار الروابط بين التجارة و النمو بناءا على تحليل الارتباط Correlation Analysis، بدءا بدراسة Michaely (1977) و Balassa (1978) الأكثر شيوعا ،حيث كشف في كلتا الدراستين علاقة ايجابية .هذه الدراسة اختبرت الفرضية بأن التجارة تمارس تأثيرا على النمو بناءا على نماذج قياسية خطية مشتقة من دالة الإنتاج النيوكلاسيكي مثل :

(4)

$$G_{GDP} = \alpha_0 + \alpha_1.G_K + \alpha_2.G_L + \alpha_3.TRADE + \alpha_4.Z + \mu$$

حيث G_{GDP}, G_K, G_L هي معدلات النمو للعمل، مخزون رأس المال، و الناتج الداخلي الخام الحقيقي على الترتيب، $TRADE$ هو نمو التجارة، Z هي مجموعة من المتغيرات التي تستخدم لتفسير النمو الاقتصادي، و μ هامش الخطأ المعياري **(Van den Berg and Lewer, 2007 ,p.35).** و قد تم الافتراض بالإضافة الى ذلك أن الناتج يتبع دالة إنتاج من نوع Cobb-Douglas على النحو التالي:

(5)

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha}, 0 \prec \alpha \prec 1$$

بعض الباحثين أمثال Feder(1983)، Rivera-Batiz and Romer (1991)، MacDonald Edwards،(1994) Clerides et al.،(1998) Bernard and Bradford ،(1998) Jensen(1999) و آخرين اعتمدوا في دراساتهم على هذا النوع من نماذج الانحدار Regression Models.و على الرغم من أن هذه الدراسات الأولى شجعت المناقشة و كانت بالفعل مؤثرة على

صناع القرار ، إلا أن العديد منها تعرضت لانتقادات كثيرة منها لأسباب تتعلق بالقيود المنهجية المختلفة.و تتفق العديد من الآراء أن المشاكل مثل تحيز المتغيرات المحذوفة ،أنية و أخطاء القياس Simultaneity or Measurement Errors لم تؤخذ بعين الاعتبار بشكل صحيح.و أن تلك القيود المنهجية بشكل دقيق مثلت احد أهم الأسس لحجج فرع ما يسمى في الأدب ب"المشككين بالتجارة".

في دراسة Levine and Renelt(1992)، تم تقديم تحليل موسع للدراسات التجريبية التي تهتم بالعلاقة بين معدلات النمو على المدى الطويل و مجموعة متنوعة للسياسات الاقتصادية و المؤشرات السياسية والمؤسسية.و بعد التأكيد على أن عددا قليلا من المتغيرات الاقتصادية أظهرت علاقة ترابطية قوية مع معدلات نمو البلد أو نسبة الإنفاق الاستثماري الى GDP،كما و أظهرت تلك الدراسة وجود ترابط ايجابي و قوي بين متوسط معدلات النمو و متوسط حصة الاستثمار فيGDP ،الى جانب وجود علاقة ايجابية بين حصة الاستثمار في GDP و متوسط حصة التجارة في GDP. و باستخدام عينة ل119 بلدا خلال الفترة 1960-1989 ،وجدت الدراسة أن تلك الاقتصاديات التي تنمو بشكل أسرع من المتوسط تميل الى أنها تمتلك حصة صادرات مرتفعة في GDP ،فضلا عن وجود حصة استثمار مرتفعة فيGDP .

لكن رغم ذلك ، من المهم أن نشير أيضا الى أن تلك الخصائص المشتركة ليست الوحيدة التي تميزت تلك البلدان:فوجود معدلات كبيرة للالتحاق بالمدارس الابتدائية و الثانوية ، منحة سعر الصرف في السوق السوداء منخفضة ،معدلات التضخم منخفضة هي أيضا دلائل جد واضحة.و بناءا على ذلك ،تبرز دراسة Levine and Renelt(1992)حجتين أساسيتين:أولا و قبل كل شيء،أن العلاقة بين التجارة و النمو الاقتصادي هي مسألة معقدة و أن العديد من العوامل الأخرى- الى جانب الصادرات أو السياسة التجارية – ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ،و ليس الصادرات لوحدها فقط.ثانيا، يعتقد أن القناة التي تمكن التجارة أن تعزز النمو الاقتصادي تتعلق بالاستثمار، أو بعبارة أخرى، أن وجود مستوى متزايد من الصادرات وحده أو إتباع سياسة أكثر توجها نحو الخارج في حد ذاتها لا تسبب النمو الاقتصادي.

و وفقا لMadsen (2009)يمارس الأثر الانتشاري من خلال قناة الواردات تأثيرا ايجابيا على النمو وبحث Madsen فيما إذا كان الانفتاح يمارس تأثيرا على نمو TFP و نمو نصيب الفرد .و باستخدام مجموعة بيانات بانيل سنوية ل16 بلدا من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية Organisation for Economic Cooperation and Development, OECD خلال الفترة 1870-2006 ،تختبر الدراسة نمو الإنتاجية للحواجز التجارية و اختراقات الواردات.أما المساهمة الهامة التي تقدمها هذه

الدراسة فتتمثل في إمكانيتها اختبار المقترح القائل بأن الانفتاح يؤثر على النمو من خلال تمكين البلدان من استيراد المعرفة المنتجة في البلدان الأخرى.هذه الحجة تم اقتراحها من قبل نظرية النمو الداخلي **(Romer ,1990a, 1992; Grossman and Helpman ,1991; Rivera-Batiz and Romer, 1991;Aghion and Howitt,1998 ; Baldwin and Forslid, 2000)**. وتوفر الدراسات التجريبية لMadsen دلائل تدعم التأثيرات الايجابية للأثر الانتشاري للمعرفة على النمو في كل الفترات المدروسة ،و التي تم تحقيقها من خلال قناة الواردات.أكثر من ذلك ،توفر دلائل تجريبية لتلك الدراسة دعما للفرضية القائلة أن كثافة R&D لديها تأثيرات دائمة على النمو،"في اتساق مع توقعات نظريات النمو الشومبترية"(p.411).

أما ما يسمى بفرضية "التعلم عن طريق التصديرLearning-by-Exporting " كان أيضا موضوع التحليل في الأدب، التي تناقش العلاقة بين التجارة و النمو، فقد تم اختبار هذه الفرضية بدقة من خلال دراسة .Clerides et al (1998) باستخدام بيانات للشركات المصدرة الفردية في كولومبيا، المكسيك و المغرب.و أكدت هذه الدراسة على انخفاض التكاليف للصناعات المصدرة، و التي في نهاية المطاف تأخذ مكانها عن طريق عملية الانتقاء الذاتي Self-Selection Process ،حيث تتوقف فيه الشركات عالية التكلفة عن التصدير في حين تزيد الشركات ذات التكاليف المنخفضة من حجم صادراتها.هذه الحجة تقدم كدليل يظهر أن التجارة الدولية يمكن أن يساهم بطريقة ايجابية في النمو الاقتصادي، من خلال تحفيز عملية إجبار الشركات غير الفعالة للخروج في حين يتم مكافأة الشركات الأخرى ذات كفاءة.هذا النوع من الدراسات على المستوى الجزئي موجهة أساسا نحو تحليل الاختلافات في الإنتاجية والسلوك الاقتصادي بين الشركات المصدرة و غير المصدرة ،على أمل إيجاد حل لمسألة السببية بين التجارة و النمو بطريقة أكثر إقناعا **(Walde and Wood, 2004)**.

تقدم دراسة Wacziarg (2001) ست روابط بين السياسة التجارية و النمو الاقتصادي بهدف تحديد المكاسب الديناميكية – أو الخسائر الممكنة – من التجارة.و الافتراض الأساسي هو أن "تلك القنوات الستة معا تصف بشكل دقيق معظم تأثيرات للسياسة التجارية على النمو " (p.395). و عمل Wacziarg على تجميع تلك القنوات في ثلاثة أصناف عريضة: السياسة الحكومية (سياسات الاقتصاد الكلي ،حجم الحكومة)، التخصيص والتوزيع (تشوه الأسعار، تراكم العوامل)، والتحويلات التكنولوجية (تحويل التكنولوجيا ،الاستثمار الأجنبي المباشر).و باختصار ، يقدم Wacziarg دليلا يدعم الحجة القائلة أن هناك تأثيرا ايجابيا إجماليا للسياسة التجارية على النمو ، وبدا الاستثمار كقناة أكثر أهمية

بينما كان الاستهلاك الحكومي القناة السلبية الوحيدة. و تقترح الدراسة أن تحويل التكنولوجيا و نوعية سياسة الاقتصاد الكلي كقنوات هامة لتأثير السياسة التجارية على النمو.

أما الدراسة التي قدمها Wacziarg and Welch (2003)، فتصف الكيفية التي استفادت منها البلدان التي حررت أنظمتها التجارية في الفترة مابين 1980-1998، في المتوسط، من تزايد معدل النمو السنوي بتقريب 1.5 % نقطة، مقارنة مع فترة ما قبل التحرير.و يفيد التقرير أيضا الى أن وجود صلة بين حلقات التحرير و ما بعد التحرير يزيد من الاستثمار مما يشير الى وجود تأثير محتمل للتحرير على تراكم رأس المال المادي.أما البلدان التي لا تظهر تأثيرا أو تظهر تأثيرا سلبيا للتحرير على النمو فهي تلك التي تتميز بوجود عوامل أخرى تعيق تلك العملية مثل عدم الاستقرار السياسي و سياسات الاقتصاد الكلي المتضاربة ،أو حماية القطاعات المحلية من التعديلات اللازمة.

على الرغم من حدوث تقارب بين المنهجيات المختلفة ،فإن أوجه القصور ترتبط بتلك المنهجيات وبالتالي وجود مواقف مختلفة في الأدب ،ما يوجد في الواقع يظهر بوضوح أن تأثيرات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي يرتبط بالعديد من المؤثرات على النمو. أو بعبارة أخرى،فإن توصيات السياسة المتعلقة بالسياسة التجارية فقط كآلية ممكنة لتعزيز النمو ينبغي أن تدرس بعناية ،كما تظهره تجارب العديد من الأمم النامية التي لجأت الى الأنظمة الأكثر انفتاحا.و ينظر للتجارة على أنها تؤثر بشكل ايجابي على النمو ،لكن إذا ما ترافقت مع غيرها من السياسات و الآليات التي هي أيضا ذات أهمية حاسمة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

الى غاية هذه النقطة ،قدمت الدراسة التجريبية بعناية دلائل لصالح العلاقة الايجابية بين التجارة والنمو و التي تتم عبر العديد من القنوات المختلفة مثل زيادة مستوى الاستثمار أو نقل التكنولوجيا.أكثر من ذلك ،تم تسليط الضوء على مختلف المنافع المرتبطة بالتجارة مثل تحقيق مستويات دخول أعلى و معدلات نمو مرتفعة ،و تأثيرات انتشارية واسعة للمعرفة.لكن مع ذلك ،لا تدعم كل الدراسات هذه الحجج بالإجماع ،حيث انتقدت العديد من الأبحاث هذه الحجج لأسباب تتعلق بأوجه القصور المنهجية المفترضة ،فضلا عن الحذف الممكن للمتغيرات التي يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة للنمو من التجارة في حد ذاتها.

قام Walde and Wood (2004) بإجراء دراسة استقصائية للأدب التجريبي و النظري بهدف إيجاد (كشف) فيما إذا كانت "حالة التحرير من منظور الكفاءة ،يستند على حجج قوية **"(p.276)**. فقد عمل الباحثان على تصنيف الدراسات التجريبية على أساس المنهجية المستخدمة : انحدارات النمو (OLS) القطرية ،المعدلات الآنية ،المتغيرات الذاتية ،و نماذج بانيل،اختبارات Granger للسببية،و الدراسات

على المستوى الجزئي.ففيما يتعلق بانحدارات النمو (OLS) القطرية ،فهم يرون أن تلك الدراسات تعاني من عدم وجود متانة (القوة التفسيرية) ،كما أن السببية بين الصادرات و النمو غير واضحة (غامضة). أما المنهجيات الثلاثة المتبقية، فتظهر اهتمامات المتانة، فضلا عن عدم تضمين لمتغيرات السياسة كمتغيرات تفسيرية، على أنها عوامل أساسية يمكن أن تقوض بجدية القوة التفسيرية لهذه الدراسات.

أما الاستنتاج العام المستخلص من دراسة Walde and Wood (2004) يتعلق في كون الأدب "غافل بشكل مفاجئ عن الرابط الموجود بين أدوات السياسة التجارية و النمو الاقتصادي"(p.289).أيضا وجدت السببية على أنها قضية رئيسية لابد من تحديدها، لأنه ليس من الواضح فيما إذا كان المزيد من النمو يسبب المزيد من التجارة ،أو أن المزيد من التجارة يسبب المزيد من النمو(السببية قد تسير في كلا الاتجاهين).و مع الأخذ بعين الاعتبار "للافتقار للأدلة المقنعة على أن التجارة أو سياسات التصدير يمكن أن تستخدم لتوليد معدلات نمو مرتفعة" **(Walde and Wood, 2004 ,p.277)**،يؤكد الباحثان على عدم إمكانية صياغة أية توصيات للسياسة التجارية.

إن احد أهم خطوط المناقشة المرتبطة بالعلاقة بين التجارة و النمو الاقتصادي، هي بالتأكيد، تلك التي تتعلق بالسببية على النحو المعرف من قبل Edwards (1993):

"هل تحقق البلدان ذات نمو سريع للصادرات معدلات مرتفعة للنمو GDP الإجمالي، أم أنها تلك البلدان التي تحقق معدلات نمو سريعة تمتلك قطاعا تصديريا أكثر ديناميكية ؟ تميل معظم الدراسات الى تجاهل تلك القضية ،مفترضة بأن الصادرات هي التي تدفع الإجمالي.و مع ذلك، هناك بعض الأسباب غير البديهية لماذا أن وجود نمو GDP سريع يمكن في ألأساس أن ينتج نمو سريع للصادرات .إن مجرد نفي هذه المسألة على أن لا صلة لها، كما فعل العديد من الباحثين لا يبدو أن له ما يبرره"(p.1388).

يدافع العديد من الباحثين عن الحجة القائلة بأن المزيد من التجارة سيعزز النمو و التصنيع.في حين يعتقد باحثون آخرون بأن النمو الاقتصادي سيسمح بتزايد التجارة .هذه إشكالية جد مهمة بالنسبة للبلدان النامية،طالما أنها كما يشير إليه (Walde and Wood) تذهب في اتجاه "سواءا المصادر الخارجية الرئيسية للنمو و التصنيع كالتعلم من خلال التداول ، أو المصادر الداخلية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري و المادي و زيادة أنشطة R&D"(p.276). فالمؤيدون للجانب الأول من المناقشة ،يشيرون الى أن أداء الصادرات المثير للإعجاب في شرق آسيا منذ الستينات يمكن تحديده على انه مصدر للتصنيع و التقارب. أما المؤيدون للجانب الثاني يرفضون هذه الحجة ،بداعي وجود بعض الآليات التدخلية لتلك الأمم (سياسات التنمية الصناعية ،التكنولوجية ،و البشرية) تعتبر العوامل التي تفسر بالفعل مسار التنمية لتلك البلدان **(Walde and Wood, 2004 ,p.276)**.

أما الادعاء الأخير فهو اقرب جدا الى ما يسمى بحجة "الصناعة الناشئة Infant Industry " التي تم الدفاع عليها بشكل متكرر من قبل حكومات البلدان النامية ،التي شددت على حماية الشركات المحلية بشكل مؤقت حتى تتمكن من رفع منحنياتها للتعلم ،و تحقق تحسينات في كفاءة الإنتاج، و أخيرا "تنمو" لتنافس في الأسواق الدولية. الجواب على هذا السؤال هو ذات أهمية قصوى لصانعي السياسات في البلدان النامية : هل ينبغي على تلك البلدان الانفتاح على التجارة و البدء في هذا "المحرك للنمو"؟أم ينبغي عليها أن تركز بشكل أفضل على الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في رأس المال المادي و تنمية الموارد البشرية؟.

هناك خط آخر من المناقشة يتعامل مع قضية قيادة الصادرات للنمو Export-Led Growth كإستراتيجية تنموية "ممكنة".في نفس الاتجاه، يشكك Sachs (1987) من فكرة أن تحرير التجارة هي مكون ضروري ناجح لإستراتيجية التوجه نحو الخارج.فبالنسبة لحالة بلدان شرق آسيا،يؤكد Sachs كيف أمكن لتلك البلدان تطبيق مختلف السياسات و الآليات مثل ترقية الصادرات ،استقرار الاقتصاد الكلي ،أو منع التحرير الكامل للواردات – التي ساهمت بقوة في مسارها التنموي.و يرى الباحث أن السياسات الحكومية التدخلية كانت جد حاسمة ،و ليس مجرد الانفتاح على التجارة الدولية فقط.فهو يرى أن نجاح بلدان شرق آسيا يرجع في الأساس الى الدور النشط للحكومة في ترقية الصادرات في بيئة لم يسمح بتحرير الواردات بشكل كامل ،و تم تعزيز توازن الاقتصاد الكلي (خصوصا الجانب المالي).

أما .Rodrik et al (2004) فيشيرون أيضا الى أن التجارة أصبحت بالفعل متغيرا غير معنويا في معادلة النمو التي تتضمن بصراحة متغيرات تمثل عددا من الخصائص المؤسساتية.فعوامل مثل سيادة القانون حقوق الملكية،نظام قانوني متسق ،و العديد من المؤسسات الأخرى ،يبدو أنها أكثر أهمية للنمو من السياسات الموجهة نحو التصدير.و ضمن نفس الخط من المناقشة، يستخدم Rigobon and Rodrik (2004) طريقة قياسية للتعويض عن بعض التأثيرات المتزامنة لبعض المتغيرات و التي سمياها "التحديد من خلال مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity ".كما يشير إليه Van den Berg and Lewer (2007) ،فإن أهم نتيجة خرجت بها هذه الدراسة هو انه في ظل وجود المتغيرات المؤسساتية الأخرى ،فإن متغير الانفتاح سيكون له تأثير سلبي على مستويات الدخل.و لجأ .Lee et al (2004) الى نفس الأسلوب،و وجدوا أنه على الرغم من أن تأثير التجارة على النمو لا يزال يمارس تأثيرا ايجابيا إلا أن حجم التأثير أصبح اقل مقارنة بالتقديرات السابقة.

ويدافع كل من Rodriguez and Rodrik (1999) و.Rodrik et al (2004) عن الموقف القائل بأن تأثيرات السياسة التجارية على النمو يبدو أنها متداخلة مع تأثيرات السياسات الأخرى التي

عادة ما تطبق بشكل متزامن و بالتالي، فمن الصعب جدا التحديد بالضبط آثار السياسة التجارية على النمو الاقتصادي.و ترى تلك الدراسات أيضا أن تلك الطرق التجريبية تعاني عجزا في التمييز بشكل دقيق بين آثار التجارة على النمو الاقتصادي و آثار المتغيرات و السياسات الأخرى على النمو **(Van den Berg and Lewer,2007)** .

وتتساءل دراسة Rodriguez and Rodrik (1999) عن الكيفية التي حكمت فيها بعض الدراسات التجريبية على وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح و النمو ،مثل دراسة Dollar (1992)،-Ben David(1993)، Sachs et al. (1995) ، و Edwards (1998). أما حجتهم الأساسية في ذلك فتتمثل في أن الارتباط ليس قويا مع المقاييس المختلفة للانفتاح و متغيرات التحكم المهمة.بالإضافة الى ذلك ،يشدد Rodriguez and Rodrik اهتماماتهم لمسألة تحيز التحليل التجريبي حول التجارة و النمو نحو المتغيرات المؤسساتية المحذوفة المرتبطة بالتجارة الدولية .لذلك ،فإن من أهم الحجج المقدمة من قبل Rodriguez and Rodrik هو أن العديد من المتغيرات المؤسساتية المنسية ذو ارتباط وثيق بالتجارة.كنتيجة لذلك ،تحيز المتغيرات المحذوفة يمكن أن يسبب في العديد من الدراسات "المبالغة" في تقدير تأثير معامل "التجارة" على النمو.في هذا الجانب ،يمكن أن تظهر تجربة "نمور"شرق آسيا كيف أمكن للعوامل المختلفة مثل استقرار الاقتصاد الكلي ،سيادة القانون ،التعليم ،و غياب الصراع الاجتماعي أن تؤثر بشكل ايجابي على نموها الاقتصادي .و مع الأخذ بالحسبان،إذا ما تم اعتماد متغير "التجارة"فقط و تم حذف المتغيرات الحاسمة الأخرى،فإنه لن يكون بالإمكان تفسير التحسينات الحاصلة في TFP بشكل واضح عن طريق التجارة ، وفقا للطرق التجريبية المعيارية.و استنادا الى هذا الرأي،تتداخل سياسة التجارة الدولية بشكل واسع مع السياسات الاقتصادية الأخرى مما يجعل من المستحيل التفريق بين تأثير التجارة على النمو و تأثير النمو لتلك السياسات الأخرى.و بالتالي ، فإن اقتراح Rodriguez and Rodrik يكمن في أن النمو الاقتصادي يعتمد في نهاية المطاف بشكل كبير على "السياسات الأخرى" من السياسات التجارية في حد ذاتها . لكن على الرغم من ذلك،من المهم الإشارة الى أن موقف Rodriguez and Rodrik لا يدعم فكرة حماية التجارة ،و إنما يفيد الباحثان الى ضرورة "عدم المبالغة كثيرا في الدلائل المنهجية لصالح الانفتاح التجاري" و التي "كان لها تأثير كبير على السياسات في جميع أنحاء العالم"،مما أدى الى وجود توقعات عالية و "إقصاء" للإصلاحات المؤسساتية ذات "اكبر مرد ودية محتملة"**(Rodriguez and Rodrik,1999,p.162)**.

إذن ، لم يتم وضع فكرة تحرير التجارة على أساس "الميزة النسبية المعيارية" موضع تساؤل ،ما أراد Rodriguez and Rodrik أن ينكراه هو إمكانية إحلال عملية التكامل في الاقتصاد العالمي

إستراتيجية للتنمية. و بالتالي فإن الحجة وراء هذه الفكرة هي أن التجارة ليست "معادية" للنمو: فالحجة بدلا من ذلك ترى أن التجارة في حد ذاتها لا يجب اعتبارها "المصدر الوحيد" للنمو الاقتصادي.فهناك العديد من المتغيرات الأخرى التي تمارس تأثيرا ،عندما يتعلق الأمر برفع مستوى المعيشة للمجتمع. و على نفس الخط من التحليل، وجهت الدراسات الأخيرة الاهتمام بشكل متزايد لدور رأس المال البشري والمؤسسات، باعتبارها احد الجوانب ذات الأهمية الحاسمة لاعتماد التكنولوجيا بشكل ناجح.

المطلب الثاني: التقييم الإجمالي

على الرغم من كونها احد المحركات الرئيسية لرفع و تسريع معدلات النمو الاقتصادي،لا تزال التجارة الدولية مجالا للتعارض بين المفكرين الاقتصاديين.فعلى سبيل المثال ، يشير Grossman and Helpman (1991) و Matsuyama (1992) الى حالات أخرى أين يمكن للتجارة في نهاية المطاف أن لا تؤدي الى نواتج ايجابية مجندة لتقوية عملية التنمية:فالبلدان التي هي بعيدة بما فيه الكفاية وراء الحدود التكنولوجية،يمكن من خلال الواردات ،أن تكون مدفوعة نحو إنتاج السلع التقليدية. هذا من شأنه أن يؤدي الى تحقيق معدلات نمو منخفضة.و بشكل مماثل،يؤكد Howitt (2000) أن البلد المضيف بحاجة الى قدرة عالية بما فيه الكفاية لاستيعاب التكنولوجيا المتطورة في البلدان الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

في جانب آخر،يسند Taylor (1988) انتقاداته على النهج الهيكلي لاقتصاد الكلي للتنمية.و من المثير للاهتمام أن نلاحظ انه الى جانب رأي Rodriguez and Rodrik ،يدافع Taylor عن فكرة انه من غير المجدي التفكير في الانفتاح بشكل عام كإستراتيجية للتنمية: فبدلا من ذلك ، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار السياق المؤسساتي و التاريخي لكل بلد (و للعالم) من اجل اتخاذ موقف من الانفتاح.و استنادا الى تحليل متوسط نسب التجارة الى لعينة تتكون من 50 بلدا ناميا في الفترة 1980-1982 (مع معدلات نمو اقتصادي للفترة 1964-1982)،ترى الدراسة انه"خلافا للادعاءات السائدة ،لا يبرز هناك أي نمو يقوده الصادرات"،و أن "نسبة الصادرات الصناعية الى الأولية لا تترابط مع معدلات النمو ، كما أن أعلى نسب للصادرات لا ترتبط بالاقتصاديات عالية الأداء" **(Taylor,1988,p.8)**. بالإضافة الى ذلك، يجادل الباحث بأن التجارة"لا تظهر ارتباطا وثيقا بطريقة الأداء الاقتصادي" و أن "البلدان الأكثر أو الأقل انفتاحا و التي تشهد نموا سريعا ، تتبع أنماطا مختلفة للتخصص، و أن نجاحها لا يبدو بشكل واضح أنها بقيادة الصادرات"**(Taylor, 1988, p.10)**.

ووفقا ل Taylor ،لا يمكن إدراج تجربة كوريا الجنوبية على سبيل المثال في التفسيرات التي ترى الانفتاح كمصدر للنمو الاقتصادي: فكما يشير العديد من الباحثين الآخرين،يؤكد Taylor على تأثير

السياسات التدخلية المطبقة من قبل الحكومة في كوريا، كما أن نمو الإنتاجية هو بالأحرى نتيجة لتلك السياسات التدخلية،فضلا عن التاريخ الطويل للتصنيع و معايير العمل الصارمة.و في الأخير ، يعرض Taylorنتيجة مفادها أن "حالة وجود علاقة ايجابية بين تحرير التجارة و الأداء الاقتصادي مقاسة بالنمو هي ظاهرة صعبة المنال ،و ليست مدعمة بدلائل المقطع العرضي أو السلاسل الزمنية" **(Taylor, 1988, p.32).**

إن الانشغال الرئيسي لTaylor (1988) هو فيما إذا كان تحرير التجارة تمثل إستراتيجية مثلى للتنمية ،فهو يشير الى انه في حالة البلدان النامية،لا يوجد أي منافع كبيرة من إتباع استراتيجيات التجارة و أسواق المال المفتوحة حتى في العقدين الأكثر اداءا في الستينات و السبعينات من القرن الماضي.و بالتالي،يقترح الباحث أن انتهاج إستراتيجية تنموية داخلية "يمكن أن يمثل الاختيار الأفضل لنهاية القرن الحالي".و مع ذلك ،و مع ذلك ، يرى Taylor أن إتباع و تطبيق مثل تلك السياسات ليس بالأمر السهل. لكنه يختتم بالقول انه منذ منتصف الثمانينات، تعرف إستراتيجية تحرير التجارة "احتضارا فكريا Intellectual Moribund "، و ما يبقيها حية هو الدعم الذي تقدمه كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

يوجد خط آخر من المناقشة يتعلق بالطائفة الواسعة لمراحل التنمية:هل كل البلدان النامية، بدون امتياز، تتجه نحو الاستفادة من نظم التجارة الأكثر انفتاحا؟ أم أن معظم المنافع يتم تحقيقها في الاقتصاديات التي تتميز بخصائص و إمكانيات محددة؟ على سبيل المثال ، البلدان ذات الدخل المتوسط؟.يمكن إيجاد الحجج المواتية للجزء الأول من التساؤل في الدراسات التي اتبعت نهج Michaely (1977)، حيث عمل على تحليل عينة ل41 بلدا في الفترة ما بين 1950-1973، مستعينا بمعامل الرتب لSpearman لتحديد فيما إذا كان معدل نمو الصادرات يرتبط بمعدل نمو GDP.ففي الوقت الذي سجل فيه المعامل قيمة ايجابية معنوية (0.308) لكل العينة ، إلا انه سجل قيمة اكبر (0.523) لعينة فرعية تتكون من 23 بلدا ذات دخل متوسط.و كما يشير Edwards(1993)، يدافع Helleiner (1986) عن الفكرة القائلة انه بدون وجود حد (مستوى) أدنى للتنمية ،لن يكون هناك بالإمكان تحقيق منافع من ترقية الصادرات.أما Kavoussi (1984) وRam (1985) فقد تحصلا على معاملات كبيرة للاقتصاديات ذات الدخل المتوسط.

وكما يبرز Edwards(1993)، فإنه تم معالجة "مسألة التجانسHomogeneity Question " من وجهات نظر مختلفة:فبدلا من تصنيف البلدان وفقا لنصيب الفرد من الدخل، قامت دراسات أخرى كدراسة Kohli and Singh (1989) بتقسيم العينة وفقا ل"الحد الأدنى للعتبة الحرجة" و التي تتعلق

بهيكل التجارة نفسها.و وفقا لتوجهاتهم في تصنيف الاقتصاديات الى "متوجهة نحو الخارج Outward Oriented" و" غير متوجهة الى الخارج Non-Outward-Oriented "،وجدوا أن معامل نمو الصادرات يحمل إشارة موجبة و معنوية في كلا المجموعتين من الاقتصاديات .و مع ذلك،كان المعامل اكبر بكثير في المجموعة الأولى.

و خلاصة القول، كما يشير Edwards(1993):

"وجدت معظم الدراسات أن في انحدارات نمو GDP، يعرف أهمية و معنوية معامل نمو الصادرات تباينا عبر مجموعات البلدان، و الذي يلقي بعض الشكوك حول الرغبة في تجميع كل هذه البلدان معا في التحليل الاقتصادي القياسي"(p.1383).

وتم توجيه الاهتمام بشكل متكرر الى دور ظروف السوق العالمية.فكما يشير Edwards،وجد Balassa "مزايا واضحة لسياسات التوجه نحو الخارج في أداء الصادرات و النمو الاقتصادي في مواجهة الصدمات الخارجية" و أيضا،أن "الاعتماد على ترقية الصادرات لمواجهة الصدمات الخارجية في ظل إستراتيجية التوجه نحو الخارج سيكون له تأثير على النمو الاقتصادي" **(Balassa,1981,p.189).**

و قدم اقتصاديون آخرون وجهات نظر أخرى يتضمن تقسيما للبلدان التي تواجه طلبا عالميا "مواتيا" أو "غير مواتي".فبالنسبة للمجموعة الأولى،تم تسجيل ارتباط ايجابي بين نمو الصادرات و نمو GDP،على عكس المجموعة الثانية التي تواجه "اقل طلب عالمي عادي"**(Edwards ,1993, p. 1384)** . و بناءا على هذه الحجة،من غير الممكن تقديم توصيات السياسة العامة لجميع البلدان النامية.

وأشير في كثير من الأحيان الى عدم إمكانية نماذج النمو من معالجة المسألة التي تتعلق بالكيفية التي تمارس فيها التجارة الدولية تأثيرات مختلفة على القطاعات المختلفة في الاقتصاد ،و كيف يمكن لهذه العملية أن تؤثر على المعدل الكلي للنمو **(Van den Berg and Lewer,2007)**.و وفقا لهذه النظرة،و بناءا على الميزة النسبية ،ستعرف بعض الصناعات نموا و بعضها الآخر ستنكمش نتيجة للتجارة الحرة.و ستؤدي وجود بعض هذه التقلصات الى إحداث تأثير سلبي على رفاهية الاقتصاد.و يمكن أن تظهر هذه الحالة إذا ما قامت الصناعة التي توسعت بتوليد اثر انتشاري تكنولوجي ضعيف لباقي الاقتصاد، أو إذا واجهت تلك الصناعات التي تنمو تباطؤا في الطلب العالمي.أما الحجة المضادة لهذه الرؤية، هو أن التجارة الدولية في الواقع يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي ، إذا كان بإمكانها ترقية نقل التكنولوجيا عبر الحدود.

بالرجوع الى احد المواضيع التي يدافع عنها من قبل "المتشائمين بالتجارة "،تقترح فرضية Prebisch-Singer أن هناك انخفاضا عالميا في معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية و الذي يمكن

تفسيره من خلال وجود توليفة تتضمن انخفاضا في مستوى الدخل و المرونات السعرية للطلب **(Todaro and Smith, 2011,p.573)**.و وفقا لهذا النهج، يمكن مواجهة انتقال الدخل من البلدان النامية الى المتقدمة فقط بحماية الصناعات التحويلية المحلية (من خلال التصنيع لإحلال الواردات Import-Substitution Industrialization – ISI).و سيكون من مصلحة البلدان النامية فرض رسوم حمائية لتتمكن من القيام بعملية التصنيع.و يفترض على المدى الطويل ، أن تؤدي إستراتيجية ISI الى المزيد من التنويع الصناعي. إلا أن تجارب ISI أثبتت عدم نجاح تلك الاستراتيجيات بشكل كبير وذلك بسبب عدد من النتائج غير المرجوة. فكما يؤكد Todaro and Smith (2011) ،يمكن إرجاع ذلك الفشل الى عدم كفاءة الشركات المحمية ،و حقيقة أن العديد من المستفيدين من الحماية كانت أهم الشركات الأجنبية التي تعمل وراء الجدران التعريفية،الى جانب وجود تأثير سلبي على ميزان المدفوعات.على نقيض ذلك ، قدمت التجربة الناجحة لبعض البلدان النامية التي لجأت الى التصنيع الموجه للتصدير Export-Oriented Industrialization و أدائهم المثير للاهتمام – النمور الآسيوية– دعما قويا لقضية السياسات التجارية الموجهة للخارج.لذلك،فإن الدلائل تثبت أن إستراتيجية ISI تعمل على تعزيز النمو بشكل مؤقت فقط، إلا انه يتبع بعد ذلك بالركود، مما يسبب أيضا خسارة المصلحة **(Van den Berg and Lewer,2007)**.

وكما يشرح Edwards(1993):

" إن الأداء الضعيف لبلدان أمريكا اللاتينية و التي انتهجت معظمها تقريبا مع وجود حماسة دينية لاملاءات إحلال الواردات ،أظهرت تناقضا دراماتيكيا مقارنة بأداء بلدان شرق آسيا سريعة النمو و التي طبقت بقوة الاستراتيجيات الموجهة نحو الخارج.و بشكل مفاجئ ،أصبح هذا الاختلاف في الأداء و الذي تم توثيقه في الأدب الأكاديمي للتوجه التجاري، موضوعا رئيسيا في مناقشات السياسة العامة"(p.1359).

ومن المهم أيضا الإشارة الى نهج آخر يسمى ب"إستراتيجية التصنيع Industrialization Strategy" الذي ظهر في الثمانينات كتيار آخر في الأدب الذي يحلل العلاقة بين التجارة و التنمية.ففي الوقت الذي تستند فيه لتعزيز النمو على سياسات التوجه نحو الخارج و قيادة الصادرات،يقترح أيضا وجود دور نشط للحكومة من خلال تأثيرها على "نوع و تسلسل الصادرات ،كلما اتجه بلد نحو إنتاج المنتجات الأكثر تقدما ،مضيفا بذلك قيمة كبرى" **(Todaro and Smith, 2011,p.613)** .و يرى "نهج إستراتيجية التصنيع " ، انه من غير المتصور، الى حد كبير أن يفسر نجاح اقتصاديات شرق آسيا الموجهة نحو التصدير دون الحديث عن التدخل النشط للحكومة و السياسات الصناعية المرتبطة بها.الى جانب ذلك ، يشار الى أن فشل السوق في نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى النامية قدم تبريرات

لضرورة إرساء إستراتيجية حكومية للتصنيع و التي تولي اهتماما خاصا نحو استيعاب التكنولوجيا من الخارج **(Todaro and Smith, 2011)**.و مع ذلك ، ينبغي أيضا الإشارة الى أن عملية "اختيار الفائزين" و التي تعرضت الى انتقاد شديد ،يضع هناك مجالا من الشك في قدرة الحكومة للحصول على المعلومات غير المنحازة حول المستقبل **(Van den Berg and Lewer,2007)** .

ومن منظور الاقتصاد السياسي ، يدافع Kohli (2009) على "التدخل الحكومي الحكيم و الفعال والتكامل الانتقائي مع الاقتصاد العالمي"(p.219). فهو يرى أن وجود "الدول التنموية Developmental States" التي تأسست بشكل جيد ،كتلك التي وجدت في شرق آسيا،ساهمت في عملية التصنيع السريع. و يقترح الباحث أيضا انه من المهم تحسين نوعية مؤسسات الدولة بغية تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية.و يبعث Kohli رسالة جوهرية مفادها أن " أن نجاح أو فشل عملية التنمية الاقتصادية ترتبط أكثر بنوع و بشكل اقل بدرجة تدخل الحكومة " (p.222).

تقدم بعض الدراسات تحفظات تتعلق بالارتباط الممكن بين الإنتاجية و الصادرات.فبناءا على الدراسات الجزئية، أين يتم تحليل أداء الشركات المصدرة و غير المصدرة، يرى العديد من الاقتصاديين أن "الشركات ينبغي أن تكون أولا منتجة ثم تبدأ بعد ذلك بالتصدير، بدلا من العكس**"(Walde and Wood, (2004 , p.285** هذه العملية المسماة "الانتقاء الذاتي" يمكن أن تقدم كتفسير لتزايد الكفاءة في الاقتصاد.

خاتمة

بعد أن قمنا بتقديم و مراجعة العديد من وجهات النظر لعدد من الدراسات التجريبية ألمهمة المعترف بها، و المؤثرة. من المهم الآن أن نتخذ موقفا بشأن الجدل القائم حول العلاقة بين التجارة و النمو وتقديم نقد صحيح لتلك الحجج.

بداية و قبل كل شيء،ينبغي الإشارة الى الدراسات التجريبية لا تظهر أي تعاكس (تناقض) بين بعضها البعض ،بمعنى انه لم يتبين بعد أن التجارة تمارس تأثيرا سلبيا على النمو.بدلا من ذلك ،يرى أن هناك مبالغة في تقدير آثارها المحتملة،أو أنها لا تقاس بالشكل الصحيح.و على الرغم من الملاحظات التي تتعلق بأوجه القصور المنهجية و عدم وضوح السببية،هذا لا يعني انه لا يوجد هناك علاقة بين التجارة و النمو.ما هو المطلوب ،كما أشار إليه العديد من الباحثين ، هو وجود دراسات و تقنيات قياسية أكثر تطورا من شأنها بشكل كامل أن تسمح بتقدير مقدار (حجم) هذه العلاقة.

احد أهم الجوانب المقدمة من قبل الدراسات التي تشكك في العلاقة بين التجارة و النمو هي قضية "مشكلة المتغيرات المحذوفة".و الأكيد أن كلا الأطر النظرية و عدد من الأعمال التجريبية المؤثرة تقدم

دعما لحجة أن التجارة لوحدها لا تسبب النمو ألاقتصادي فإلى جانب التجارة على البلدان النامية أن تضع التركيز بشكل خاص على العوامل الحاسمة الأخرى مثل تكوين رأس المال المادي و البشري.هذا المنطلق ذات أهمية قصوى،لأنه يؤدي الى نتيجة مفادها الى ضرورة مزج السياسات التجارية بالاستراتيجيات التنموية الأخرى.

بالإضافة الى ذلك،لابد من الإشارة الى انه ليس فقط نظرية التجارة الدولية ،و لكن أيضا نظرية النمو ،التي تسمح بوصف مدى الصلة بين التجارة و النمو.كما ذكر سابقا،يبدو أن العلاقة بين التجارة والنمو تتم عن طريق العديد من القنوات المختلفة،مثل الاستثمارات و الأثر الانتشاري للمعرفة.و من الأهمية بمكان أيضا اعتبار أن التجارة يمكن أن تكون ذات فائدة لبلد ما ، شريطة أن يتم تحقيق بعض المتطلبات الأساسية ،على سبيل المثال،أفضل قدرة استيعابية للتكنولوجيا ،بيئة اقتصاد كلي سليمة،الاستقرار السياسي،و تكوين رأس المال البشري،من بين الأمور الأخرى.و يبدو أن التجارة تمارس تأثيرا ايجابيا على النمو ،لكن إذا ما تم مزجها مع عوامل و خصائص أخرى ذات أهمية حاسمة.

أخيرا كشفت بعض الدراسات نتيجة هامة تتمثل في نسبية المكاسب المحققة من التجارة.بعبارة أخرى بالنسبة لبلد نامي يمكن لسلتها التجارية فضلا عن شركائها التجاريين أن تشكل عناصر حاسمة لجني المكاسب المرجوة من التجارة.

فكما يقول Thirlwall (2000):

"بالنظر الى توقعات نظرية التجارة و الحقائق،النقطة المهمة في حالة البلدان النامية على وجه العموم ، و البلدان الإفريقية على الوجه الخصوص،لا تتعلق فقط فيما إذا كانت تقوم بالتجارة ،لكن أيضا فيما الذي تتجاوز فيه، الشروط التي تتم فيها التجارة مع البلدان المتقدمة في العالم (أو فيما بينها).و لا يوجد أدنى شك أن هناك مكاسب ساكنة و ديناميكية من التجارة، و أن التجارة توفر تنفيسا عن فائض الإنتاج (كما أكده Adam Smith).ما يشكل الخلاف هو فيما إذا كانت المكاسب الإجمالية للبلدان النامية ينبغي أن تكون اكبر إذا ما تغير نمط التجارة عن هيكله ألحالي و إذا ما قامت البلدان المتقدمة بتعديل سياساتها اتجاه العالم النامي"(p.7).

الفصل الثاني

هيكل الصادرات والنمو الاقتصادي

مقدمة

سنسلط الضوء في هذا الفصل على مختلف التطورات الحاصلة في حجم الصادرات، تركيبتها إتجاهاتها، و مدى اعتمادها على قطاع المحروقات أم توجد قطاعات أخرى تنشط سلة الصادرات في الجزائر .وكذلك سنقوم باستعراض اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر ،و البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر كخطة لدعم النشاط الاقتصادي . أخيرا ،سنتطرق إلى واقع العلاقة بين الصادرات (النفطية وغير النفطية) والنمو الاقتصادي،حيث سندرس الأثر الذي تمارسه إستراتجية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور وتركيبة الصادرات في الجزائر واتجاهاتها

المطلب الأول:تطور الصادرات الجزائرية بين 2000-2010

في هذه السنوات شهدت الصادرات الجزائرية تحسنا كبيرا مقارنة بسنوات التسعينات ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات قطاع المحروقات الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية مثلما حدث سنة 2003، 2004، 2005. إضافة إلى الإصلاحات وإلغاء الاحتكار الدولة النشاط التجاري ،وهذا ما أعطى المصدرين المحلين لممارسة نشاطاتهم بأكثر حرية.

الجدول رقم (2–1) تطور قيم الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين 2000–2010

(الوحدة :مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2200	2003	2004	2005
إجمالي الصادرات	12170	19100	18700	24465	32208	46495
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
إجمالي الصادرات	54792	60917	79145	45193	57050	

المصدر: البنك العالمي.(2012).

ما يمكننا ملاحظته من خلال تتبعنا لقيم الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من12170 مليون دولار سنة 2000 إلى 24465 مليون دولار سنة 2003 . لكن عرفت انخفاضا خلال سنة 2009 بعدما عرفت في السنوات التي سبقتها ارتفاعات وعرفت ارتفاع سنة 2010.

– لما وصل احتياطي الصرف الخام إلى 186 مليار دولار سنة 2010 ومن ملاحظ أن هذا ا لتذبذب في الصادرات نتيجة العلاقات بين اقتصاد الجزائر وارتباطه مع الاقتصاد العالم الخارجي وخاصة اقتصاد منطقة الاورو وما يشهده من تغيرات مثل الأزمات الحالية وظروف الطبيعية وغيرها.

ما يمكن القول عن صادرات الجزائر أنه بدون منافس يمثل القطاع الرئيسي الذي يأتي بواسطته الإيرادات المالية من خلال تصدير مختلف منتجاته النفطية المتمثلة أساسا في البترول والغاز حيث ما يميز تركيبة الصادرات الجزائرية هو البقاء القطاع المحروقات مسيطر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى الابتعاد على الاقتصاد الربعي وعدم الارتكاز عليه كمورد أساسي وذلك ما يعكسه بقاء القطاعات التصديرية الأخرى ضعيفة جدا إذ لم تتجاوز إلى حد الساعة 2.5 % من مجموع الصادرات . وكان باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات والسياحة، غير موجودة فعوض أن تكون هذه القطاعات منتجة أصبحت مستهلكة (**علي، 2011، ص143**).

المطلب الثاني: تركيبة الصادرات في الجزائر خلال 2000-2009

تتكون صادرات الجزائرية من نوعين. صادرات نفطية وهي التي مبني عليها كل الاقتصاد، وأخرى غير نفطي الذي يمثل نسبة ضئيلة مقارنة لما سبقه.

1– الصادرات غير النفطية 2000– 2010 :

في هذه الفترة نمت الصادرات غير نفطية بشكل كبير وحققت ارتفاعا متزايدة من سنة إلى أخرى و لم تعرف الانخفاض في سنة 2009 . وبالرغم من أن الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية إلا أنها لم تتجاوز صادرات الغير نفطية معدل 5 بمائة في أحسن الأحوال.و ذلك نظرا للمنافسة الشديدة الموجودة في العالم الخارجي وصعوبة اختراق الأسواق والرسوم والضرائب المفروضة عليها (**بوسماحة 2011 ،ص 124**) .

وفيما يلي جدول يوضح صادرات الغير نفطية في الفترة 2000-2009.

الجدول رقم (2–2) تطور الصادرات غير النفطية 2000 –2009 (الوحدة:مليون دولار)

السنوات	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات غير النفطية	612	734	477	781	907	1184	1312	1893	1047

Source: Bank of Algeria.

2- أهم المنتجات غير النفطية التي تصدرها الجزائر:

حسب إحصائيات لوزارة التجارة حول حوصلة التجارة الخارجية لعام2007. فإن الصادرات غير النفطية تبقى في مستويات رديئة جدا بحيث مثلت في نهاية العام 2007 بنسبة 2.2 % فقط من الحجم الكلي للصادرات الجزائرية ،أي ما يعادل 1.312 مليار دولار أمريكي، لكن مع ذلك كله فهي تكون قد سجلت ارتفاعا نسبيا بقدر ب11 %مقارنة بالعام 2006.

بالنسبة للمنتجات غير النفطية التي تصدرها الجزائر فنجد أهمها في:

الجدول التالي (2-3). أهم المنتجات غير النفطية المصدرة خلال 2005 -2010

سنة 2005	القيمة	سنة 2006	القيمة	سنة 2007	القيمة
زيوت ومنتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	315.15	زيوت ومنتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	269.45	زيوت ومنتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	326
النشادر اللامائية	162.36	النشادر اللامائية	156.64	النشادر المتزوعة الماء	182
بقايا و فضلات حديد الزهر الحديد والفولاذ	104.10	بقايا ونفايات المواد السبكية الحديد والصلب	126.15	المواد المصفحة من الحديد	113
بقايا و فضلات النحاس	48.93	بقايا و فضلات النحاس	95.11	بقايا و فضلات النحاس	77
الأسمدة المعدنية نترات	46.24	المواد المصفحة من الحديد والصلب	79.10	الزنك في حالة خام	65
علب وأكياس وحافظات وتعليق من الورق	42.91	الفحوم الحلقية	53.17	كحولات غير حلقية	37
الهيدروجين والغازات النادرة	37.56	فوسفات الكالسيوم الطبيعي	37.79	الهيدروجين	30
الزنك في حالة خام	26.02	كحولات غير حلقية	31.69	دواليب المطاطية	23
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	20.42	الهيدروجين	25.60	التمور	23
التمور	18.90	نفايا و بقايا الالومنيوم	12.32	المياه بما في ذلك مياه المعدنية	17
سنة 2008	**القيمة**	**سنة 2009**	**القيمة**	**سنة 2010**	**القيمة**

زيوت ومنتجات أخرى الآتية من تقطير الزفت	534.86	الزيوت	274.75	المنتجات الخام بقايا الحديد	165 27,071
النشادر المتروعة الماء	298.48	النشادر المتروعة الماء	147.43	امونيـــاك	21, 844
بقايا و فضلات حديد	189.72	بقايا و فضلات حديد الزهر	81.05	بقايا و فضلات حديد	27,07
فوسفات الكالسيوم	137.18	فوسفات الكالسيوم	75.88	تجهيزات صناعية	27
المواد المصفحة من الحديد	92.83	الهيدروجين والغاز النادر	42.49	مواد استهلاك	33
بقايا النحاس فناياه	85.52	الزنك في حالة خام	31.31	التمور	55.17
الفحوم الحلقية	55.77	الذهب	26.54	الشمندر السكري	35.23
الزنك في حالة خام	50.96	مياه المعدنية	24.38	المياه المعدنية	31.22
الاسمنت المائي	48.02	العجائن غذ ائية	20.51	فسفور والكالسيوم	43,963
الهيدروجين	46.71	الكحول غير الحلقية	17.10	المياه المعدنيةوالغازية	26,752
المياه بما في ذلك مياه المعدنية	28.83			مواد كميائية عضوية	59,545

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على دراسة بوسماحة (2011،، ص129).

من خلال المعطيات الجدول (3.2) نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للجزائر في الآونة الأخيرة ظلـــت هامشية وليست متأتية من شريحة واسعة من المؤسسات الإنتاجية الناشطة في الجزائر. وليس لهـــا ميـــزة نسبية فيها و في طريقة إنتاجها بتقنية عالية أو بسعر منخفض.

كذلك ما هو ملاحظ أن صادرات خارج النفط معظمها هي مواد طاقوية تأتي دائمـــا في مقدمتـــها الزيوت يليها الآمونيات والنفايات الحديدية. ومن أهم هذه الصادرات غير طاقويـــة نجـــد العجـــائن الاسمنت و الذهب والمياه المعدنية والغازية. كما أن أول مادة فلاحية تتم تصديرها هي التمور.

وفي الأخير نجد أن تتمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات فيما يلي:

– السلع الغذائية، المواد الأولية، منتجات نصف المصنعة، سلع استهلاكية كما أن إجمـــالي صـــادرات خارج المحروقات تمثل 3.83 من إجمالي الصادرات وهذا في 2013. ويعتبر هذا الارتفاع الايجابي ،بحـــث عرفت زيادة فاقت الضعف ويرجع هذا الارتفاع إلى المواد نصف المصنعة التي بلغت 211 مليون دولار، والمواد الغذائية ب 49 مليون دولار، والمواد خام ب 11 مليون دولار.

-أهم زبائن أوائل المتعاملين مع الجزائر خارج النفط :

إن دارسة النمط الجغرافي يمكن أن يفيد في إجراء تصنيف مبدئي للدول التي لها فرصا تسويقية من حيث التقارب الجغرافي و الثقافي.

أما بالنسبة للجزائر هناك مجموعة من الدول أن تتعامل معها في المجال الغير النفطي، تمكننا دراستها من معرفة إذ ما كانت هذه الصادرات غير النفطية ضئيلة من حيث المساهمة في إجمالي الصادرات، يتركز تصديرها في الدولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد . وفي مايلي جدول يوضح أهم العملاء الرئيسيين لدى الجزائر في المنتجات النفطية.

الجدول رقم (2-4). العملاء الرئيسيين لدى الجزائر في المنتجات غير النفطية.

سنة 2001			سنة 2009		
الدولة	القيمة	%	الدولة	القيمة	%
فرنسا	113.091	20.04	فرنسا	216.29	20.29
اسبانيا	95.146	16.86	اسبانيا	156.18	14.65
ايطاليا	79.965	14.17	ايطاليا	93.28	08.75
البرتغال	48.081	8.52	تركيا	69.77	06.55
هولندا	38.656	6.85	بلجيكا	69.75	06.45
العراق	36.061	6.39	تونس	41.03	03.88
و.م.أ	28.104	4.98	هولندا	40.40	03.79
تونس	22.742	4.03	و.م .أ	36.27	03.40
الأردن	2	3.99	تسويسرا	33.33	03.13
بلجيكا	16.704	2.96	الهند	26.87	02.52
مجموعة 10 دول الأولى	501.067	88.79	مجموعة 10 دول الأولى	783.23	73.47

المصدر: بوسماحة .(2011، ص 132).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدول التي تقع في حوض الأبيض المتوسط تأتي في مقدمة المتعاملين مع الجزائر فيما يخص الصادرات غير النفطية بحكم القرب الجغرافي،وإضافة إلى الدول الجوار تونس و المغرب والدول العربية مثل العراق و الأردن إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والهند.

-الصادرات غير النفطية الجزائرية من منظور بعض المؤشرات :

يمكن دراسة صادرات خارج النفط اعتمادا على بعض المؤشرات ،مؤشر القدرة على تصدير خارج النفط ،معدل التغطية خارج النفط ،الانفتاح التجاري خارج النفط.

-مؤشر القدرة على التصدير خارج النفط :

يمثل هذا المؤشر نصيب الصادرات خارج النفط من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب بقسمة قيمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن مدى قدرة الدولة على التصدير خارج النفط .

والعلاقة تمثل المؤشر : $\frac{X}{PIB}$

-معدل التغطية خارج النفط :

ومفهومه هو معدل الواردات الإجمالية للصادرات غير النفطية ويحسب بقسمة الصادرات غير النفطية على الواردات والعلاقة تمثل ب: $\frac{X}{M}$

- مؤشر الانفتاح التجاري خارج النفط :

ويحسب بقسمة الصادرات غير النفطية مضاف اليها الواردات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي .أي العلاقة التالية: $\frac{X+M}{PIB}100$

ويقس هذا المؤشر مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي في المجال غير النفطي (**بوسماحة،2011 ص، 134**).

2-الصادرات النفطية (المحروقات):

كان من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات الدول المصدرة للنفط تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية ،وعلى هذا الأساس لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر .

كانت إحتياطات الجزائر من الصرف الاجنبي تبلغ حوالي 2 مليار دولار في سنة 1986 بـــدأت ترتفـــع تدريجيا منذ1944 تاريخ تطبيق البرنامج التعديل الهيكلي مع الصندوق النقد الدولي وبداية إعادة جدولة الديون الخارجية. لتصل هذه الاحتياطات إلى مستوى 8 مليار دولار في 1997. ولقـــد أدى برنـــامج التعديل الهيكلي إلى تحسين و تراكم احتياطات الصرف. إذ بلغت نسبة الزيادة إلى تعزيز الملاءة الماليـــة ودعم المركز المالي الجزائر اتجاه الخارج، ولقد أدت الصدمة البترولية لعـــام 1998 -1999 إلى تخفـــيض مستوى الاحتياطات إلى 4.4 مليار دولار في عام 1999 ولكن الاتجاه نحو الارتفاع عاد من جديد كما أن تدعم مع ارتفاع أسعار البترول في العام 2000 على من 25 دولار للبرميل بيين الجدول التالي نســـبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالي في الجزائر(شرع ، **2011** ، ص **120**).

الجدول رقم (2-5). نسبة صادرات المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات	22301	19132	18827	24612	32083	46001	54613	59518
الصادرات من المحروقات	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58206
نسبة صادرات المحروقات	96.04	96.61	96.10	97.26	97.65	98.30	97.83	97.79

المصدر: شرع.(2011، ص ص .120-121).

– مكانة النفط في الاقتصاد الوطني :

يحتل القطاع المحروقات مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري. فالصادرات في معظمها هي من النفط بما نسبته حوالي 97.5 %من الصادرات الإجمالية ،ضف إلى ذلك أنها تشـــكل حـــوالي إلى 60 %مـــن إيرادات الميزانية ، ومن 25 % إلى 30 % من الناتج المحلي. وهو الأمر الذي عكس الاختلال الكـــبير في موازيين الاقتصاد الجزائري .

ووفقا لما سبق، و نظرا للأهمية الكبرى التي يتميز بها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني ، تعمل الحكومة على دعم القطاع النفطي في شتى الوسائل و الإمكانيات التي تنقصه. خاصة و أن الإمكانـــات والوسائل تعد جد ضرورية في ظل السعي نحو توسيع القطاع في المستقبل القريب، ولا تنحصر الأهداف المسطرة في مجرد زيادة الإنتاج والكميات المخصصة للتصدير، بل تشمل أيضـــا رفـــع الاســـتثمارات المخصصة لصناعات التحويلية وخاصة التكرير البتر وكيماوية.

إن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري كبيرة. فهو يتمتع بمزايا هامة ومتعددة فهو العبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها في المجال السلم والحرب. فهو يعتبر من بين أهم العناصر التقدير الإستراتيجية للدول. كما أنه يعتبر من بين المؤشرات قياس وتقدم وتطور الدول .[1]

وأما بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،فهذا الأخير له اعتماد مطلق على النفط فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج والدخل المحلي ، أما الثلث المتبقي ففي معظمه هو الدخل غير المباشر للنفط . كما يشكل ما يفوق60 % من الإيرادات المحلية للميزانية العامة و التي مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط والتي تعتبر طرفا مهما في التطوير الاقتصادي . وقد بلغت المداخل الجبائية النفطية لسنة 2007 حوالي 2711.4 مليار دج . وبلغت الضريبة المباشرة النفطية 1102.4 مليار دج (**بوسماحة،2011 ص ص.60-61**).

المطلب الثالث:اتجاهات المتعلقة بهيكل الصادرات

معظم صادرات الجزائر سواء نفطية توجه إلى دول الجوار سواء عربية أو دول البحر المتوسط.فنجد صادرات الإجمالية الجزائرية إلى البلدان العربية في سنة 2008 معظمهما وجهة إلى مصر بالنسبة 40.8 %والمغرب بالنسبة 35% وتونس9.4 %،أما باقي النسبة فهي للبلدان أخرى ب 14.6% وتشكل هذه البلدان أهم زبائن الجزائر باعتبارها مستوردة لصادرات المحروقات (نفط وغاز) حيث تمثل هده الأخيرة 99 %من إجمالي الصادرات .

أما الصادرات خارج المحروقات إلى البلدان العربية فنجد تونس تتصدر البلدان بالنسبة 26.5% ويليها المغرب ب 22.8 %ثم ليبيا 21 %وذلك بسبب قرب الجغرافي من ناحية وسهولة التبادل من الجهة أخرى (**توات وآخرون ،2011،ص ص117 – 118**).

[1] - وتتجسد أهمية النفط في مايلي : **الأولى**: كونه مصدرا للطاقة ويحتل مكانة بارزة من بين المصادر الأخرى لطاقة بالنظر لأسباب فنية و اقتصادية عديدة. **الثانية**: أن مادة خام يستخدم في العديد من الصناعات الكيماوية و البتروكيمائية مثل زيوت التشحيم، الورق ،المطاط و المنظفات الصناعة.

الشكل (2-1). الذي يمثل تطور التجارة للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحـــرة العربية

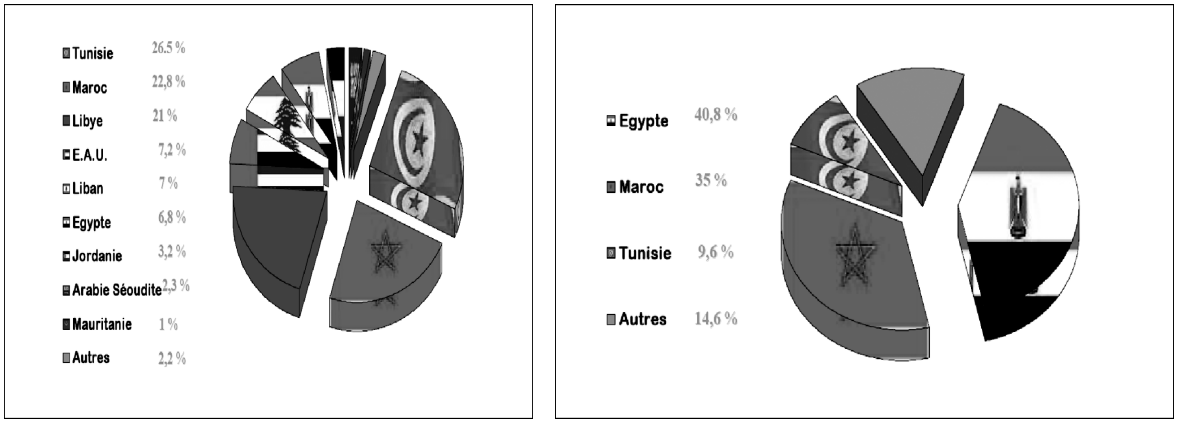

المصدر: توات وآخرون. (2011، ص 118).

- اتجاه الصادرات نحو العالم في سنة 2008 :

تتجه معظم صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالنســـبة 22.21 %ودول الاتحـــاد الأوربي أولها ايطاليا بالنسبة 14.04 %واسبانيا ب 12.15 %،وفرنسا 8.45% .

وكل هذه النسب تعكس تعامل الجزائر مع هذه البلدان وخاصة الو.م.أ التي تستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات الجزائر.

والشكل (2-2) يمثل أوائل زبائن الجزائر لسنة 2008 .

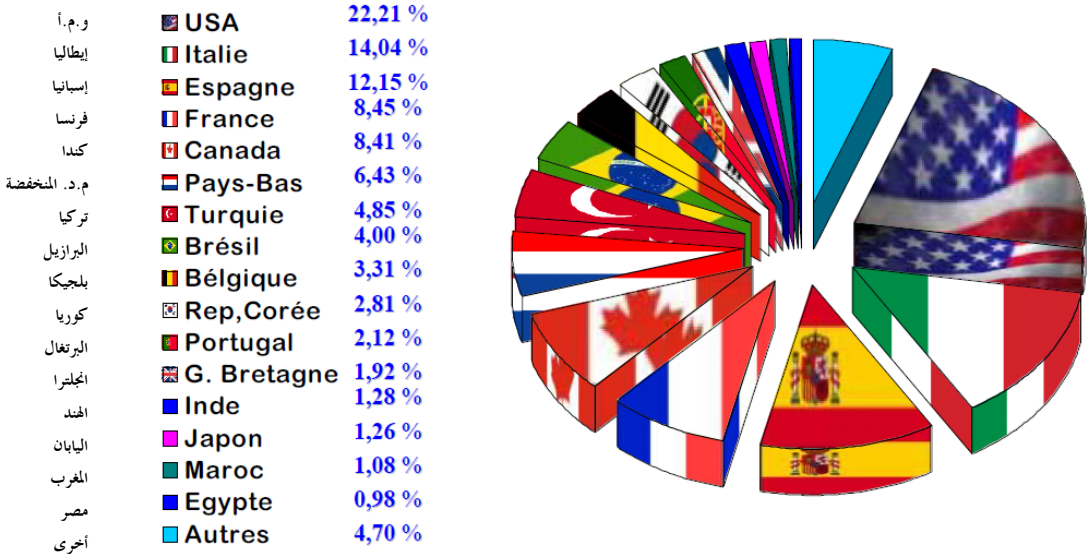

المصدر: علي.(2010 ، ص146).

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول::تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف الناتج الداخلي الخام GDP عدة تغيرات و تقلبات نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل ،و هذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار البترول ،و نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة اللاامنية للبلاد،و ارتفاع المديونية والتضخم، بالإضافة للوضعية السيئة و المتدهورة للقطاعات المنتجة ،كما أن الجزائر اختارت من اجل تنظيم جديد لنظامها السياسي الاقتصادي و الاجتماعي ،نظام اقتصاد السوق كنموذج لتنظيم الاقتصاد الوطني، غير أن المرور بهذا النظام الجديد صادف و يصادف دائما مقاومات ترجمت بتدهور النشاط الاقتصادي ممثلا بتطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام GDP في اتجاه سلبي بمعنى اتجاه الانكماش وحدوث اختلال توازني في الاقتصاد. التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة اللاامنية للبلاد،و ارتفاع المديونية و التضخم،بالإضافة للوضعية السيئة و المتدهورة للقطاعات المنتجة بمعنى اتجاه الانكماش و حدوث اختلال توازني في الاقتصاد.

و قد استمرت وتيرة النمو الاقتصادي السلبي إلى غاية سنة 1994 سنة انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية "STAND BY" مع صندوق النقد الدولي (FMI) ،حيث بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة ،و هذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي . و الجدول التالي يوضح مختلف التطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني.

الجدول (6.2).تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الثابتة(أسعار سنة 1995) في الفترة(1995-2010) **الوحدة:مليون دولار**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام	62688.0	65258.3	65976.1	69340.9	71559.8	73134.1	75035.6

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام	78562.3	83983.1	88350.8	92856.1	94527.5	97363.3	100284.4

Source : UNSD.(2009).

ويبين الجدول السابق قيمة الناتج ويبين الجدول السابق قيمة الناتج الداخلي الخام GDP الحقيقي في الفترة 1995-2008 إذ تغير من 62688.0 مليون دولار سنة 1995 ليصل سنة 2008 إلى 100284.4 مليون دولار، ليعرف تذبذبا على طول الفترة و الذي يبينه الشكل الآتي:

الشكل (3.2).تطور معدل نمو (GDP) الحقيقي خلال الفترة(1990-2010)

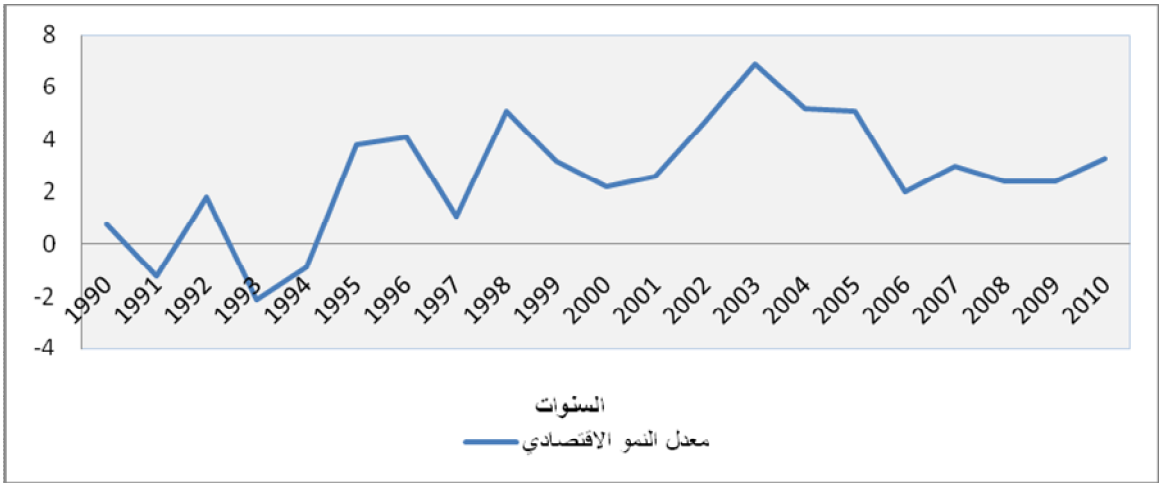

المصدر:حواس،(2010،ص39).

يوضح الشكل(3.2)التسلسل التاريخي لتطورات معدل النمو الاقتصادي (GDP كمؤشر)، حيث يظهر من خلال المنحنى التغيرات المتذبذبة و غير المستقرة لمعدل النمو، حيث كانت وتيرة النمو الاقتصادي سلبية من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 سنة انطلاق برنامج التعديل الهيكلي حيث كان معدل النمو (-0.9 %) باستثناء سنة 1992 (1.8%) ، و قد تم تسجيل انخفاض قيمته بين سنتي 1992-1993 (-2.1%) و الذي يرتبط أساسا بهشاشة مخطط التمويل و التصلب الهيكلي لجهاز الإنتاج في مجال تموين السوق ، و اختلال هام في التوازنات الداخلية و الخارجية ، إلا انه و ابتداءا من سنة 1995 و تزامنا مع لجوء الدولة إلى سياسة تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي من اجل امتصاص اختلال هذه التوازنات و القيام بتصحيح هيكلي الذي هو ضروري لضمان نمو دائم ،و قد تم احتواء الركود الاقتصادي و تحقيق نتائج ايجابية للنمو الاقتصادي (3.8% سنة 1995 و 4.1% سنة 1996) و إن كان تراجع خلال سنة 1997 ،حيث لم يكن النمو الاقتصادي في الموعد خلال هذه السنة حيث تراجع النمو إلى 1.1% رغم توقع نمو اقتصادي 5% ، و ترجع هذه النتائج السيئة في جانبها الأكبر إلى الموسم الزراعي السيئ ، حيث انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 24% و زيادة انخفاض الإنتاج الصناعي .

ومن سنة 1999 إلى 2001 يلاحظ أن هناك ثبات نسبي لمعدل النمو و ذلك لاستقرار أسعار البترول أما سنتي 2002-2003 فتظهر كفترة حاسمة في مسار مخطط الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة 2001-2004 و نظرا للرهانات المتعددة التي انتظرت الجزائر بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أواخر 2001 ، و التأهب للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة(OMC) ليتم تسجيل اكبر قيمة له سنتي 2002-2003(6.9%)،لتتواصل النتائج الايجابية المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور النمو الاقتصادي نتيجة تضافر بعض العوامل ، فمن خلال السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة فلا بد أن نشير أن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية كان لها الأثر الايجابي على نمو الناتج الداخلي الخام ،كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت محركا حقيقيا للنمو في الجزائر(**حواس،2010،ص ص 39-40**).

المطلب الثاني:برامج النمو الاقتصادي

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 :

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية الفلاحية ، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في الميدان الري.وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج أداة موافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لإندماج في الاقتصاد العالمي .

وتطبيقا لبرنامج الحكومة. فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية،فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي .

ومن خلال هذا البرنامج تتم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- اختتام العمليات التي هي طور الانجاز.
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- مستوى نضج المشاريع.

– توفير الوسائل وقدرات الانجاز ولاسيما منها الوطنية.

– العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة ومن أجل ذلك قامت بضخ ما قيمته 525 مليار دينار الجزائري من إيراداتها الناتجة عن التقشف المفروض على الأسر الجزائرية خلال سنوات الإصلاحات ومن لارتفاع أسعار البترول. حيث أرادت الدولة من ذلك إنعاش الاقتصاد من خلال هذه العملية للوصول إلى معدلات نمو لا تقل عن 06 %سنويا.

والجدول التالي يمثل كيف استفادت كل القطاعات الإستراتيجية من هذا المشروع بقيم متفاوتة حسب احتياجات كل قطاع .

الجدول رقم (2–7) برنامج الإنعاش الاقتصادي الوحدة: (مليار دج).

السكن	35.5
المياه	44.9
التنمية الفلاحية	55.9
المواصلات والأشغال العمومية والسكك الحديدية	12.5
التعليم والتكوين الصحو و نشاطات الشباب	9.0
تحسين الظروف المعيشية للمواطن الجزائري	9.1
الإثارة الريفية وتوزيع الغاز الطبيعي	16.8
الصيد البحري	9.5

المصدر: علي.(2010 ، ص117).

من خلال تطلعنا للقيم المعطاة في الجدول تبين لنا أن المحاور التي يدور حولها برنامج الإنعاش الاقتصادي تتمثل في العناصر التالية:

– التأطير الفعال على المدى المتوسط لعملية التحويل حتى تتمكن الدولة من التحديد الدقيق لقدراتها المالية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي والخارجي .

– التحديد الدقيق لإمكانيات النمو المستقبلية والإمكانيات المتاحة والتي تستطيع توفير مناصب العمل.

– تطوير والتنمية القطاع الفلاحي والعمل على إتاحة إمكانية التشغيل فيه وذلك للتقليل من التزوح الريفي من جهة ولتخفيض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى.

– الدعم الشفاف لكل المؤسسات سواء كانت عامة وخاصة بما في ذلك التحقيق من الأعباء الجبائية وشبه الجبائية وكذلك تسهيل عملية الحصول على القروض .

توجيه التجهيز نحو الأشغال الكبرى الخاصة بتطوير البنى التحتية والتنمية الجهوية المحلية من أجل ذلك يحث البرنامج على تحديد الدقيق في الأفق الممتد الى غاية 2004 أو أكثر لكن القدرات التي تعتمد على الموارد الوطنية (أدوات والتجهيز والمدخلات المختلفة والدراسات والأعمال الهندسية) تتيح فرص عمل جديدة.

- بدأت الجزائر سنة 2003 تجني ثمار التحرير الاقتصادي ،حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ويعد التعديلات الاقتصادية والقانونية وصل إلى قيمة 2.3 مليار دولار وهذا ما يصنف الجزائر في المرتبة الثانية مقارنة بدول إفريقيا فيما يخص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (**علي، 2010.ص118**).

-نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 :

تميزت السنوات 2001 – 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص مايلي :

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار أي 2.350 مليار دينار من الانفاق العمومي.

- نمو مستثمر يساوي في المتوسط 3.8 %طوال السنوات الخمس بالنسبة6.8 %في سنة 2003 .

- تراجع في البطالة أكثر من 29 %إلى 24%.

- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذا أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحققت الجزائر في سنة 2003 نمو قدره 6.8 %واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3مليار دولار إلى 22.22 مليار دولار كما نقصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار في سنة 1999 إلى 911 مليار دينار في سنة 2003 (زرمان، **2010،ص ص 204 -205**).

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 :

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على إنتاجه حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية ''عبد العزيز بوتفليقة'' بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام

بالتعليمة رئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنـــامج تكميلـــي لـــدعم النمـــو الاقتصادي .

وفي هذه المرحلة تعتزم الحكومة على المواصلة مجهودها لإنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعـــات النشاط ويستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحويلها الخدمي لتكون مستعدة للإنتفـــاح على الاقتصاد العالمي .

الجدول رقم (2-8) .المبالغ المخصصة للاستثمارات الجارية التنفيـــذ في الفتـــرة 2005 – 2009 .
الوحدة :(مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا:برنامج تحسين ظروف معيشية السكان منها	1.908.5	45
– السكنات	555.0	
– الجامعة	141.0	
–التربية الوطنية	200	
– التكوين المهني	58.5	
– الصحة العمومية	85.0	
– تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127.0	
– الشباب والرياضة	60.0	
– الثقافة	16.0	
–إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65.0	
– أعمال التضامن الوطني	95.0	
– تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	
– انجاز منشآت	10.0	
–عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
- برامج بلدية للتنمية	200.0	
– تنمية مناطق الجنوب	100.0	
– تنمية مناطق الهضاب العليا	150.0	
ثانيا: برمج تطوير المنشآت الأساسية منها:	1.703.1	40.5
– قطاع النقل	700.00	
– قطاع الأشغال العمومية	600.0	
– قطاع الماء (السدود و التحولات)	393.0	
– قطاع تهيئة الإقليم	10.15	

ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها	337.2	8
– الفلاحة والتنمية الريفية	300.0	
– الصناعة	13.5	
– الصيد البحري	12.0	
– ترقية الاستثمار	4.5	
– السياحة	3.2	
– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.0	
– الصناعة التقليدية		
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	48
– العدالة	34.0	
– الداخلية	64.0	
– المالية	65.0	
– التجارة	2.0	
– البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
– قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا: برنامج التكنولوجيات الجديدة لاتصال	50.0	1.1
المجموع البرامج الخماسي 2005 – 2009	2.202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي ،مجلس الأمة (2005 ، ص ص 6-7).

قامت الدولة برصد مبالغ هامة للإتمام الأهداف التي لم تستوفيها في البرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1– تحسين إطار الاستثمار عن طريق :ذلك من خلال:

–ترقية الاستثمار وضبطه .

– تسوية مسألة العقار

– مكافحة الاقتصاد غير الرسمي

– عصرنة المنظومة المالية

– الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة.

المبحث الثالث: الصادرات و أداء النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: الأثر على النمو الاقتصادي قبل تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات

ليتبين هذا الأثر،سنعمل على إبراز العلاقة بين تطور الصادرات الإجمالية كمرحلة أولى.ثم الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الخام كمرحلة ثانية .ثم نستنتج الاتجاه العام للعلاقة ومدى الترابط بين الظاهرتين ،ولمعرفة ذلك ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي عند مختلف قيم الصادرات المحققة الإجمالية.

الجدول رقم(2- 9).تطور الصادرات والناتج المحلي في الجزائر للفترة (1970-1991).

السنوات / التعيين	1970	1972	1974	1979	1984	1987	1989	1990	1991
الصادرات الإجمالية*	4981	5854	19594	36754	63758	39848	68247	100944	219381
الصادرات غير النفطية**	1525	1038	1333	895	1461	1036	3010	4301	3430
الناتج المحلي الإجمالي**	24072.3	30413.2	55560.9	128222.6	263855.9	312706.1	422043	554388.1	862132.8

المصدر:مركز الإعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية CNIS

وبغية استنتاج العلاقة التي تربط بين الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) ندرج الرسم البياني التالي الذي يعكس المعطيات المقدمة في الجدول السابق.

الشكل رقم(2-4)يوضح الرسم البياني للعلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفترة

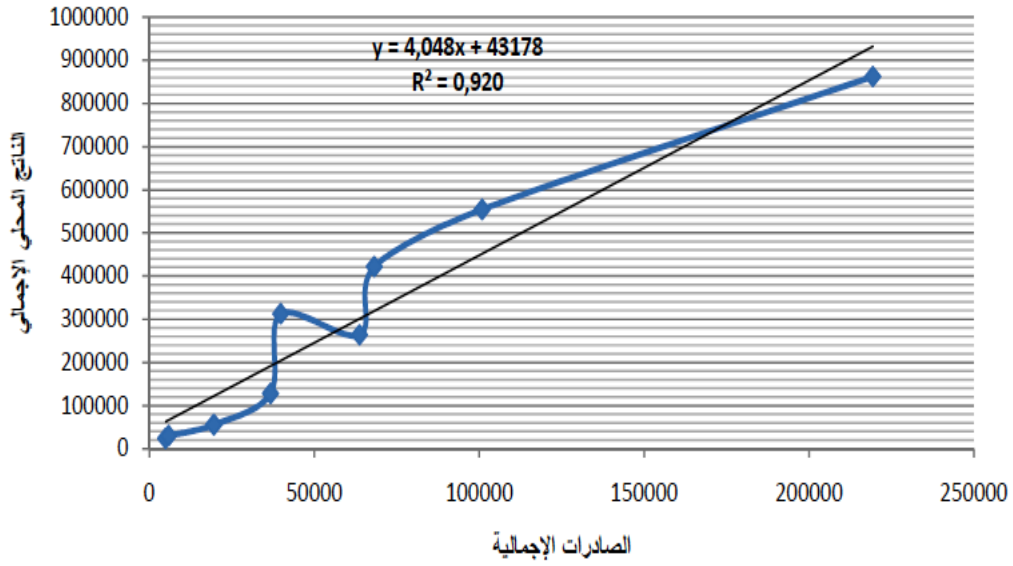

المصدر:بوسماحة(2011،ص 137).

من خلال التمثيل البياني للعلاقة ومن خلال خط الاتجاه العام للعلاقة نخلص إلى أن ثمة علاقة موجبة قوية جدا بين الصادرات الإجمالية والناتج المحلي للفترة قبل تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات .يظهر ذلك من خلال ميل مستقيم الاتجاه العام الموجب والذي بلغ (4.048)وهو ما معناه أنه إذا زادت الصادرات الإجمالية ب1دج فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد ب4.048 دج،معامل الارتباط r=0.960 فيما سجل معامل التحديد 0.920 .وهو يشير الى أن نسبة 92% من التباين من الناتج المحلي الإجمالي مفسر بالتطور الحاصل في إجمالي الصادرات والباقي من التباين الكلي يعود لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج

كما ندرج الرسم البياني الذي يوضح العلاقة بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الخام وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2– 5)العلاقة بين الصادرات غير نفطية والناتج المحلي الإجمالي للفترة

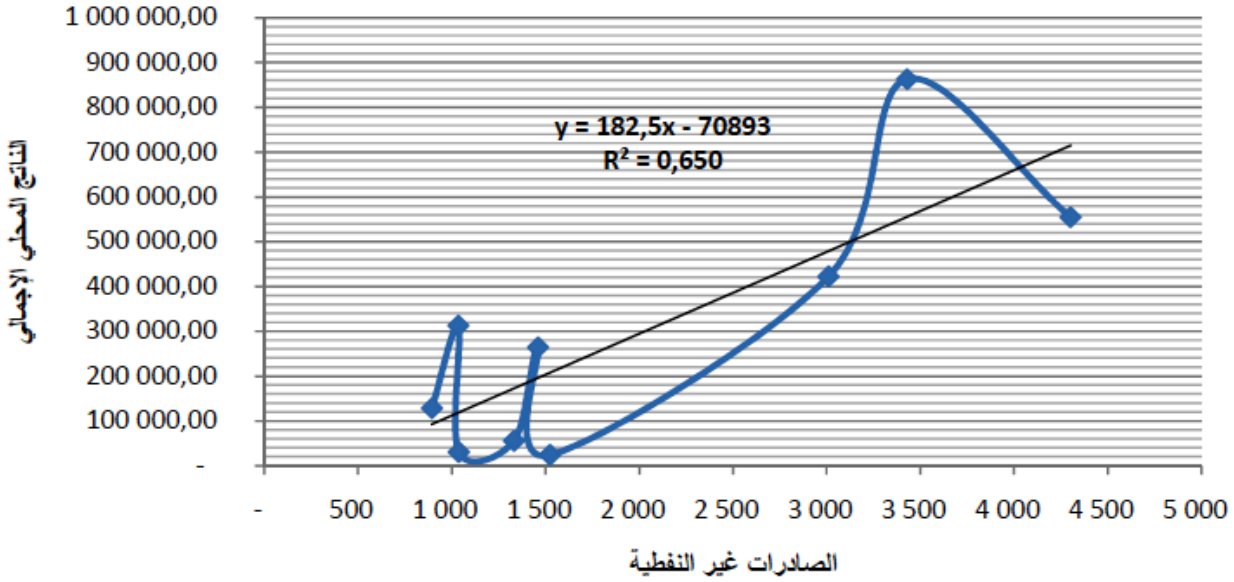

المصدر:بوسماحة (2011،ص 138).

من خلال الرسم الاتجاه العام الذي تظهر معادلته في الرسم السابق،سنستنتج أن علاقة موجبة كما يوضح ذلك الميل الموجب للمعادلة الذي بلغ (182.5)وهو ما يعني انه إذا زادت الصادرات غير النفطية ب1دج

فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد ب182.5 ،وأن ثمة علاقة قوية بين الظـــاهرتين مجســـدة في معامـــل الارتباط (r=0.807) فيما سجل معامل التحديد(R^2=0.650)،وهو معناه أن 65% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يرجع للتغيرات الحاصلة في قيمة الصادرات غير النفطية والباقي من التباين الكلي يرجـــع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

المطلب الثاني:الأثر على النمو الاقتصادي بعد تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات

وعلى نفس المنوال الفترة السابقة نبرز العلاقة بين الصادرات الإجمالية والصادرات غير النفطية وتطـــور الناتج المحلي الإجمالي للفترة بعد تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات وعليه ندرج الجدول التالي والذي يبرز مختلف قيم الناتج المحلي عند بعض قيم الصادرات الإجمالية وغير النفطية منها لبعض السنوات.

الجدول رقم(2– 10) تطور الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1992–2009)

السنوات / التعيين	1992	1998	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009
الصادرات الإجمالية بالمليون $	11135.47	9655.40	22031	18825	32083	54613	60163	78233	43689
الصادرات غير النفطية بالمليون $	461.66	372.58	612	734	781	1184	1332	1893	1047
الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دج	1074696	2830490.7	4123513,88	4522773,35	6149116,69	8514838,81	9362690,3	11069025,2	10017515,14

المصدر:بوسماحة.(2011،ص139).

ومن اجل الوصول الى فهم العلاقة بين الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الخام ،ندرج الرسم البياني لهذه العلاقة على النحو التالي:

الشكل رقم (2– 6)العلاقة بين الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي للفترة

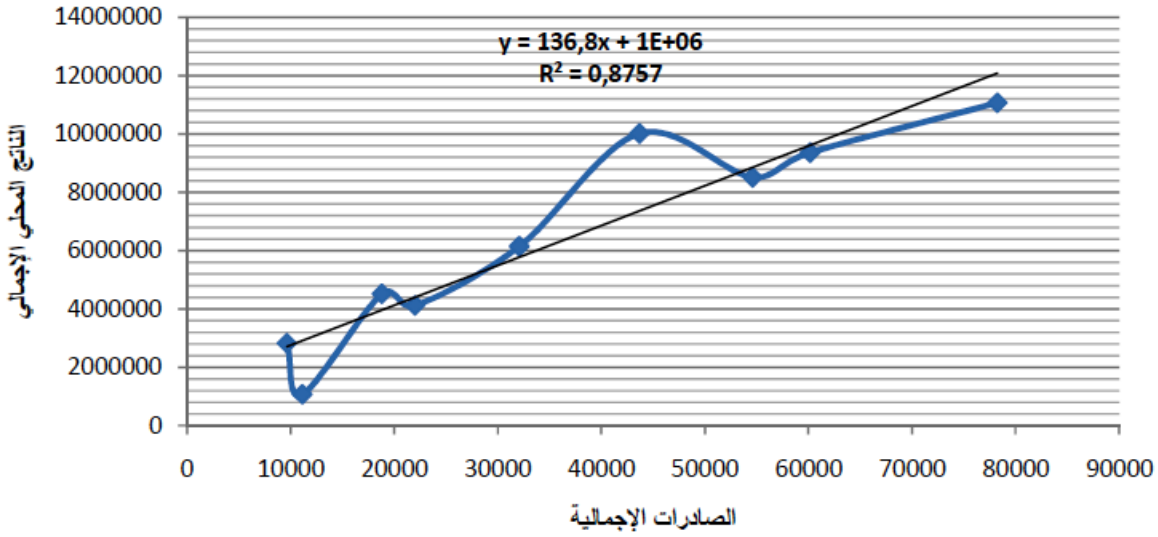

المصدر:بوسماحة (2011،ص 140).

مما سبق نستنتج أن هناك علاقة موجب بين الصادرات الإجمالية والمحققة في فترة تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات تنمية الصادرات من جهة و الناتج الإجمالي المحلي من جهة أخرى ،تظهر هذه العلاقة من خلال الميل الموجب لخط الاتجاه العام(136.8+) وهو ما يعني أنه إذا زادت الصادرات الإجمالية ب

1دج فإنه الناتج المحلي الإجمالي سيزيد ب136.8دج ،كما أن هناك علاقة طردية قوية جدا بين الظاهرتين ويظهر ذلك من خلال معامل الارتباط r=0.936 فيما سجل معامل التحديد R^2= 0.8757 وهو ما معناه أن82% من التباين من الناتج المحلي الإجمالي يفسر بمتغيرات الحاصلة في الصادرات الإجمالية والباقي من التباين الكلي يعود لعوامل أخرى (بوسماحة ،2011،ص ص،136-140).

الشكل رقم(2-7)العلاقة بين الصادرات غير نفطية والناتج المحلي الإجمالي للفترة

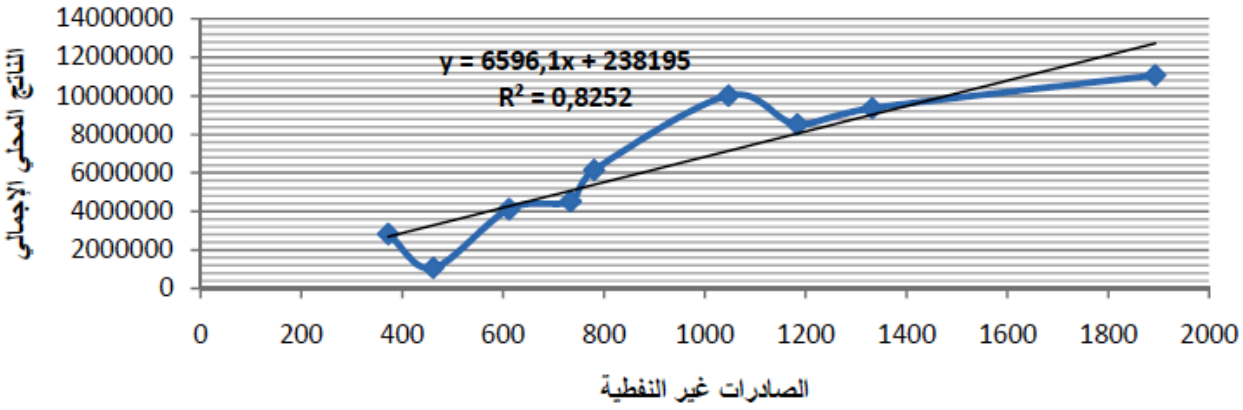

المصدر :بوسماحة(2011،ص140).

نفس الشيء كما هو للصادرات الإجمالية ،فهناك علاقة طردية قوية جدا بين الصادرات غيرا لنفطية والناتج المحلي الخام لفترة تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات .وهو ما يظهر من خلال الميل الموجب لخط الاتجاه العام المبين في الشكل (2-7)وهو معناه انه كلما زادت الصادرات غير النفطية ب1دولار أمريكي زاد الناتج المحلي الإجمالي ب6596.1دج ومعامل الارتباط (r=0.908) فيما يبين معامل التحديد R=0.8252 أن82%من التباين في الناتج المحلي الإجمالي مفسر بالتغير الحاصل في الصادرات غير النفطية ،والباقي من التباين الكلي يعود لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

التقييم الإجمالي:

النتيجة هو أنه وبناءا على ما سبق ،فإنه ثمة علاقة موجبة بين الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الخام للفترتين ،وهي أن الناتج يتأثر بزيادة الصادرات الإجمالية وغير النفطية ،فيزيد بزيادتها وينقص بنقصانها.كما أنه يسجل تراجع في قوة الارتباط بين الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي فبعد ما كانت نسبة 96% من التغير في الناتج يعود الى تغير مماثل حصل في الصادرات الإجمالية تراجعت تلك النسبة الى93 %

خاتمة

قمنا في هذا الفصل بعرض حال الاقتصاد الجزائري في الفترة مابين 2000 – 2010 حيث تبـــيين لنا أن الدولة قامت بمجهودات كبيرة في المجال التنمية الاقتصادية لضمان معدلات النمو اكبر، كما تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى رفع معدل الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع ويمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيسا في مخططها التنموي وسياساتها الاقتصادية المتمثل في برنامج الإنعاش وبرنامج التكميلي لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المختلف.

كما تبين لنا من خلال الدراسة للصادرات أنها تتكون من الصادرات نفطية وهي تحتـــل المرتبـــة الأولى من حيث الاعتماد الاقتصاد الجزائري وبالنسبة عالية جدا عليها أنها تحقق معدلات النمو اقتصادي لا بأس به. وصادرات غير نفطية وهي ضئيلة جدا مقارنة بالنفطية ومعدلات نموها تكاد تنعـــدم.أمـــا دراسة الاثر النمو على الصادرات فنجد أنه بوجد إرتباط قوي بين الصادرات بصفة عامة والناتج المحلي الخام.

الفصل الثالث

التقييم التجريبي لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة

بعد إتمام دراسة الإطار النظري للصادرات والنمو الاقتصادي، وتم تحديد تطورات الهيكلية واتجاهات كل من الصادرات والنمو الاقتصادي خلال فترات معينة.

نقوم في هذا الفصل بالاستعراض العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، سواء السابقة أو الحديثة وفقا للدراسات التجريبية التي عالجت الموضوع.و كذلك سنستعرض مجمل الدراسات التطبيقية التي أثارت موضوع دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الجزائر، مع إظهار الطريقة المتبعة في دراسة هذه العلاقة.بعد ذلك نتطرق إلى أهم النتائج المتوصل إليها وتقيمها.

المبحث الأول: العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي

المطلب الأول:الدراسات السابقة

تبين في الأدبيات المختلفة وخاصة التجريبية منها وجود علاقة سببية كبيرة بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي لدرجة أنه لا يمكن الحكم عليها أو حصرها، ولكن معظم تلك الدراسات لم تقدم الدليل القاطع حول شكل واتجاه هذه العلاقة،ويحفل حقل الدراسات والبحوث الاقتصادية بالعديد من الدراسات التي تناولت قضية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ،وقد تنوعت هذه الدراسات.

فقد أجريت العديد من الدراسات التطبيقية التي ركزت اهتمامها حول العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي ،فقد جاء Jung and Marshal (1985).من الدراسات التي لها قدم السبق في هذا المجال والتي طبقت على37 دولة باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للفترة (1950-1981) واختبار جرا نجر للسببية تبين في إثبات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ،لأنه قد يكون هناك علاقة بين الصادرات والناتج القومي لكن هذا الارتباط يمكن أن يعزي لارتباطهما بعوامل أخرى وليس للعلاقة السببية بينهما ،فقد يرجع نمو الناتج المحلي إلى تراكم رأس المال والخبرات والمعرفة الفنية ،ويتجه الإنتاج للخارج لتصريف الفوائض الإنتاجية لعدم قدرة السوق المحلي على إستعابه،وهو ما يؤدي الى نمو الصادرات حتى من توافر الحوافز التشجيعية ،وبالإضافة إلى أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الإنتاج قد تكون ذات اتجاه عكسي حيث يكون بالإمكان بفعل زيادة الطلب المحلي على الاستهلاك أن يتدهور معدل نمو الصادرات، وأثبتت الدراسة أن إستراتجية تنمية الصادرات تعد إستراتجية مثلى للنمو في إندونيسيا ومصر وكوستاريكا والإكوادور ،بينما تحقق فرض أن نمو الصادرات يؤدي لتدهور معدل الناتج القومي في جنوب إفريقيا وكوريا وإسرائيل وباكستان وبوليفيا ،أما فرضية

أن نمو الإنتاج يخفض الصادرات فلم تتحقق إلا في اليونان ،وتوصلت دراسة Sharma and Dhakal Grabows(1990) أجريت على اليابان خلال الفترتين(1885-1939)و(1951-1980)باستخدام سببية جرا نجر إلى فرض فرضية الصادرات التي تسبب النمو خلال الفترة الأولى بينما تم تأكيد الفرضية خلال الفترة الثانية من الدراسة ،وفي نفس السياق توصلت دراسة Kwan& Cotsomotis(1991) التي تم إجرائها على الصين خلال فترتين أيضا (1952-1985)و(1925-1979)،إلى وجود السببية المتبادلة خلال الفترة الأولى بينما لم تظهر السببية في الفترة الثانية .

وبالاعتماد على مفهوم جرا نجر للسببية قام Serletis،(1992) باستخدام دالة لوغاريتمية لقياس تأثير النمو في الصادرات على نمو الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاد الكندي ،وقد اختبرت وجود العلاقة السببية بين الصادرات ونمو الاقتصادي لبيانات سلسلة زمنية عن الفترة (1945-1985)وذلك لتجنب المشكلات التي تواجه البيانات المقطعية الناتجة عن تشابه الهياكل الاقتصادية للدول عينة الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الصادرات إلى النمو الاقتصادي وليس العكس بحيث يؤدي زيادة معدل نمو الصادرات إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الكندي مؤيدا إستراتجية تنمية الصادرات.

وتوصلت .Bohmani-Oskooee et al (1992) إلى نتائج غير حاسمة حول العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وذلك لحوالي 20 دولة نامية ،لقد توصلوا في خمسة دول وهي: الدومينكان ،اندونيسيا،كوريا ،تايوان،تايلاندا.أن هناك علاقة إيجابية سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي ،فيما وجد أن هناك علاقة سلبية في ثلاثة دول هي:السلفادور ،البارغواي،البيرو،أما العلاقة السببية الايجابية من الناتج بإتجاه نمو الصادرات فقد وجدت في خمسة دول هي:نيجريا ،كوريا ،جنوب إفريقيا ،تايلاند،أما أندونيسيا فكانت على شكل علاقة سالبة من الناتج بإتجاه النمو من الصادرات.

ولكن وجدت Dodaro (1993).عندما استخدم اختبار السببية على 87 دولة خلال الفترة (1967-1986) وتوصلت لتأكيد وجود العلاقة السببية بالنسبة لصادرات القائدة للنمو في 8 دول بينما ظهر النمو كسب لنمو الصادرات في 14دولة وتحققت العلاقة السببية ذات الاتجاهين بالنسبة ل14دولة في حين لم يثبت هذه السببية لبقية دول العينة ،كما توصل Sharma&Dhokal (1994) في دراستهما للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في 30دولة نامية للفترة (1960-1988)في 5دول أخرى ،بمعنى أن العلاقة أحادية الاتجاه من الصادرات إلى النمو ،وفي مصر وتايلاند و6دول أخرى أدى

النمو الاقتصادي إلى زيادة الصادرات بينما ظهرت العلاقة سببية متبادلة في الفيليبين و4دول أخرى وانتفت العلاقة في بقية دول العينة.

كما يرى Noland (1997) أن الدراسات التي أرجعت النمو الكبير الذي حصل في دول النمور الأسيوية إلى انتهاج سياسة التوجه بالتجارة نحو الخارج ليست أكيدة . فيما يخص العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي كما أن الأسلوب الناجح بفعل ظروف خاصة ومعينة لايجوز تعميمه إلا في حال توافر الظروف في بيئة التطبيق وهو أمر لايمكن الوثوق به في بيئة اقتصادية دائمة التغير.

كما توصل Islam (1998) في دراسته التي أجراها على 15 دولة أسيوية خلال (1967-1991)الى عدم وجود علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الفلبين وتايلندا وخمس دول أخرى بينما أدت الصادرات الى حدوث النمو الاقتصادي في خمس دول أخرى ،وفي الحين وجدت العلاقة التبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في بقية دول العينة (**طلب ،وآخرون ، 2012 ،ص163**).

المطلب الثاني :الدراسات الحديثة

نبدأ بدراسة السريتي (2001) التي ركزت على استخدام اختبار Granger للسببية وشملت 50دولة متفاوتة في مستويات الدخل ،لقياس العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار والصادرات،فقد خلصت الى وجود علاقة تبادلية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في بعض الدول وعدم وجودها في البعض الأخر مع اختلاف اتجاه العلاقة.

وكانت من أهم نتائجها وجوب وجود حد أدنى من التنمية الاقتصادية كشرط لظهور العلاقة السببية بين الصادرات ونصيب الفرد من الناتج القومي،إضافة إلى ظهور أهمية الصادرات في الدول مرتفعة الدخل ،وهامشيتها في الدول ذات الدخل المنخفض لعدم تطبيق خطط التنمية الاقتصادية السليمة وقصور خطط تنمية الصادرات فما زالت هذه الدول في بداية المرحلة ،ولم تنطلق نحو عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأما دراسة محمد (2004) من مصر فقد أثبتت وجود العلاقة السببية من ناحية ،والناتج المحلي الحقيقي من ناحية أخرى خلال الفترة (1972-2002)والتي تؤكد فرضية قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي.وعلى العكس من ذلك وجدت العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد بين النمو الاقتصادي من ناحية والصادرات الزراعية والصناعية وصادرات الخدمات الأخرى من ناحية أخرى.

لكن بالمقابل توصل سعيدي ومحمد(2005)إلى أنه ما من علاقة سببية بين الصادرات سواء نفطية أوغيرها ونمو الناتج المحلي الإجمالي ،كما أن نمو الصادرات عير النفطية لايسبب نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،وذلك خلال الفترة (1986-2000) ،لكن الدراسة توصلت إلى الصادرات غير النفطية تسبب نمو الناتج القومي الإجمالي وهو ما رده الباحثان إلى الجهود المبذولة حكوميا لتنمية الصادرات غير نفطية سلعيا وتوسيع رقعة التبادل الجغرافي.

كذلك أكدت عمار (2006)في دراستها وجود العلاقة السببية بين الصادرات والاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر ،حيث ظهرت علاقة سببية تتجه من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،كما وجدت علاقة سببية متبادلة بين نمو الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما قامKonya(2006) باختبار العلاقة بين لوغاريتم الصادرات الحقيقية ولوغاريتم الناتج الحقيقي ضمن نموذجين ،حيث أضيف مستوى الانفتاح في أحدهما وكانت عينة الدراسة 24دولة من دول التعاون والتنمية الاقتصادية OECD خلال الفترة (1996-1997) وكانت النتائج المتوصل إليها الدراسة على شاكلة الدراسات السابقة في وجود الاتجاه الأحادي الجانب من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول من ضمنها بلجيكا، والدنمارك، وإيرلندا ،بينما ظهرت العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد من الناتج الحقيقي إلى الصادرات في مجموعة أخرى تضم النمسا ،اليونان،وفرنسا ،والنرويج، أما العلاقة التبادلية الثنائية الاتجاه فقد ظهرت في كندا ،هولندا،فنلندا و لم تظهر الدالة على السببية في كل من كوريا الولايات المتحدة ،بريطانيا .

أما دراسة الخثلان(2009)حيث توصلت الى وجود علاقة سالبة غير مباشرة بين نمو الصادرات الاولية والناتج المحلي الاجمالي في المغرب للفترة (1980-2004)،بمعنى عدم إسهامها في إحداث الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ،حيث تعتبر الصادرات الاولية المغربية من وجهة نظر فرنسا الشريك التجاري سلع رديئة Inferier Goods وهوما يعني إنخفاض الطلب عليها بزيادة الدخل المحل (**طلب،آخرون 2012 ،ص174**).

المطلب الثالث: : نمذجة قياسية للصادرات في الجزائر لتومي وشقبقب (2004)

من خلال هذه الدراسة تقدير كل من دالة الصادرات في الفترة التي اعتبرها محل الدراسة و قد توصل إلى تحديد صيغة دالة الصادرات من خلال تحديد محدداتها، ثم بعد ذلك بتقدير دالة الصادرات ومن بين النتائج التي تحصل عليها ما يلي:

-دالة الصادرات الكلية

حسب النموذج اللوغاريتم الذي يعتبر الباحث أنه في أغلب الحالات يكون محددا لكل من الصادرات والواردات، فإن الصادرات تكون مفسرة بالطلب الدولي QW و الذي يأخذ على أنه الإنتاج الدولي أو متغيرات أخرى تقيس هذا الطلب، و أيضا منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية PXW.

$$\log(X_t) = 2{,}936250688 + 0{,}7180832654^{*}\log(Q_t) - 0{,}1611293637^{*}\log(PXW_t) - 0{,}08565867038^{*}D86$$

من نتائج المعادلة نلاحظ أن دالة الصادرات الكلية مفسرة بواسطة الإنتاج الوطني Q_t و السعر النسبي PXW و المتغيرات الصماء $D86$. بالنسبة للإنتاج الوطني فهو على علاقة طردية مع الصادرات بحيث أن ارتفاع في Q بـــ: 1% مع ثبات المتغيرات الأخرى ينتج عنه ارتفاع في الصادرات بـــ: 71% أما عن العلاقة بين السعر النسبي للصادرات و الطلب الأجنبي عليها فنرى أن هنالك علاقة عكسية، فمع ارتفاع الصادرات المحلية يقل الطلب الأجنبي عليها، أما إذا ارتفع السعر الأجنبي مع ثبات السعر المحلي تصبح سلعة الصادرات المحلية أرخص ثمنا و يزداد الطلب الأجنبي .بصفة عامة تعتبر النسبة بين معدل التضخم الداخلي و معدل التضخم الخارجي من بين أهم العوامل المحددة للطلب على الصادرات الجزائرية.

وفي الأخير توصل الباحث إلى أن عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال الثلاثة عقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية كعدم استقرار أسعار المحروقات، التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية و تأثير التضخم الخارجي عبر السلع المستوردة .أما العوامل الداخلية كضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية و فشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة شجعت على تراجع الإنتاج و منه زيادة الواردات و انحصار الصادرات في جانب المواد البترولية فقط (**تومي وآخرون،2004**).

المبحث الثاني: دراسات حشمان ومسلم(2007)

المطلب الأول:تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

رأى الباحث أن دراسة النمو الاقتصادي والصادرات ستدعي حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له ،وذلك استنادا إلى نظرية الاقتصادية .وفي هذا الشأن قام باختبار جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف الاقتصادية والاجتماعية و ذلك بهدف دراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي المعبر عنه في هذه الحالة بـ: gdp_r (معدل النمو السنوي للنمو الاقتصادي) في الجزائر خلال الفترة 1970-2005

ويمكن التعبير على دالة النمو الاقتصادي بالصيغة التالي:

$$gdp_r = f\left(bir_r, fcons_r, fdi_r, l_r, m_r, s_r, x_r, i_r\right)$$

حيث:

$fcons$:معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي

fdi_r : يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي

l_r: تمثل معدل النمو السنوي لليد النشيطة

m_r: تمثل معدل النمو السنوي للواردات من السلع و الخدمات

x_r: تمثل معدل النمو السنوي للصادرات من السلع و الخدمات

i_r: تمثل الاستثمار المحلي الخام

bir_r: يمثل المعدل الخام للولادات

s_r: تمثل المعدل الحقيقي للتمدرس

بشكل عام، وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة المختارة والمتغير التابع gdp_r

يمكن صياغة النموذج العام للنمو الاقتصادي في الجزائر وفق الشكل التالي:

$$gdp_r = a + b_1 bir_r + b_2 fcons_r + b_3 fdi_r + b_4 l_r + b_5 s_r + b_6 i_r + b_7 x_r - b_8 m_r + \vartheta_t$$

المطلب الثاني:الطريقة المستخدمة في تقدير واختبار النموذج

استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج ،بافتراضها أيضا تحقق الفرضيات الكلاسيكية .ومع اعتماد أسلوب تشخيص النموذج "Diagnostic cheking"تم التوصل الى التقدير التالي:

$$\hat{gdp}_r = -128{,}6 + 0{,}04bir_r + 0{,}36\,fcons_r + 0{,}08\,fdi_r + 0{,}14l_r - 0{,}03s_r + 1{,}19i_r + 0{,}49x_r + 0{,}02m_r$$

(-0,22)	(0,19)	(4,18)	(0,93)	(0,59)	(-0,59)	(1,87)	(14,15)	(0,62)

$F^c = 37{,}67$ $DW^c = 2{,}86$ $N = 36$ $R^2 = 0{,}91$

يتبين من الدراسة المعمقة لنتائج هذا التقدير أن هناك معلمات متغيرات غير معنوية، رغم ذلك اختبار فيشر يثبت أن المتغيرات مقبولة إجمالا.

كما نلاحظ من نتائج التقدير أعلاه، أن نسبة 91% من التغيرات الحاصلة في متغير النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويترك الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى.

إن هذا النموذج قد يعاني من مشكل الارتباط الذاتي ،كما يتضح من اختبار دارين -واتسون (DW)من الدرجة الأولى كما قد يعكس ضعف الصيغة الدالة المستخدمة.

في الأخير وبعد الاعتماد على الأسلوب التقليدي السابق ذكره، توصل الباحثان إلى اقتراح نموذج ديناميكي يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة أربع متغيرات تتمثل في الاستهلاك النهائي الصادرات،الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الخام.

$$\hat{gdp} = 0{,}36\,fons + 0{,}33x_r + 0{,}18\,gdp_r(-1) + 0{,}86\,fdi_r(-4)$$

	(2,82)	(1,97)	(6,31)	(6,39)

$F^c = 33{,}10$ $RSS = 649361{,}6$ $N = 32$ $DW^c = 2{,}34$ $R^2 = 0{,}96$
$N = 36$ $BIC = 13{,}19$ 13

يتبين كذلك من نتائج التقدير أن نسبة 96% من متغير النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويترك الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى و من بين النتائج التي توصل إليها الباحثان ما يلي:

– يتسم النموذج الديناميكي للنمو الاقتصادي في الجزائر بالخطية وهو مفسر من طرف المتغيرات التالية : الاستهلاك النهائي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الناتج المحلي الخام، والصادرات.

– رغم المجهودات تبقى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام تقدر بـــ: 30% في حين تبقى مساهمة النشاطات المنتجة الأخرى في النمو الاقتصادي أقل من ذلك.

– ضعف أداء المؤسسة الجزائرية الذي انعكس في انحصار قدرتها على المنافسة، والذي تسبب في تراجع حصتها في السوقين المحلية والدولية، فاسحة المجال للمؤسسات الصينية والتركية على الخصوص؛ يمكن إرجاع هذا التعثر لقلة استثماراتها، مع صعوبة الحصول على العقار، ناهيك عن الاستعمال الضعيف للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، والذي لا يتجاوز إلا نادرا 50 % من طاقتها الإنتاجية؛ فقد انعكس هذا الأمر في معلمة الصادرات التي كانت ضعيفة وتعكس مساهمة قطاع المحروقات.

المبحث الثالث:دراسة علي حمزة (2010)

استهدفت الدراسة قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1998- 2008، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع وهو الناتج المحلي الخام، والمتغيرات المستقلة وتتضمن الصادرات داخل المحروقات والصادرات خارج قطاع المحروقات.

وباستخدام نماذج وأساليب قياسية حديثة لتحليل السلاسل الزمنية و اختبارات، حيث توصل من خلالها إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية.

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

أراد الباحث في هذه الدراسة تبيان دور تنمية الصادرات الدولية وزيادة تنقل رؤوس الأموال من خلال خلق نمو اقتصادي ،وفي هذا المطلب نحاول اختبار مدى صحة ذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري في الفترة محل الدراسة والممتدة مابين 1998-2008 وقد اختار الباحث هذه الفترة بالتحديد لأن الاقتصاد الجزائري يشهد تقلبات كبيرة تمثلت في الإصلاحات الكبيرة التي يشهدها قطاع التجارة الدولية ،كما شده أكثر لهذه الفترة بالدراسة هي كون أن العالم شهد تقلبات اقتصادية كبيرة تؤثر على التجارة الدولية .خاصة بالنسبة للدول النامية ويتمثل ذلك تقلبات أسعار السلع وخاصة النفطية منها .

وفي الدراسة سيفترض أن دالة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات تأخذ الشكل النظري الخطي التالي:

$$PIB_r = f(X_H, X_{H,H})$$

حيث:

PiB:قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي .

X:الصادرات قطاع المحروقات.

وقد اعتمد المنهج القياسي المستخدم في الدراسة على تحليل العلاقة المقدرة عبر السلسلة الزمنية 1998-2008لتشمل30مشاهدة ،كما هو الحال في اختبار T-Situent،F-Fisher واختبار D.wوالمشكلة التي واجهته هو أن عدد مشاهدات فترة الدراسة لا تتجاوز 10مشاهدات وهذا ما اضطره لتعديل السلاسل الزمنية حيث قام بما يلي:

1-نقل القيم السنوية إلى قيم فصلية وهذا عن طريق طريقة l'interpolation l'inèaire

وذلك كما يلي:

$$X_t^i = \left(\left(\frac{X_t}{X_{t-1}}\right)^{1/4}\right)^i X_{t-1}$$

مع افتراض أن الزيادة الفصلية تكون بمقدار ثابت

X_t^i : القيمة الفصلية للمتغير

X_t : قيمة المتغير في السنة t

X_{t-1} قيمة المتغير في السنة t-1

2- قمنا بإدخال اللوغاريتم، لأنه عادة معظم الدراسات القياسية فيما يخص مواضيع التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، تقوم بإدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة مثل متغيرات الميزان التجاري، كما أن إدخال اللوغاريتم يمكن من حذف عدم التجانس الذي يمكن إيجاده بين البيانات.

المطلب الثاني :الطريقة المستخدمة في تقدير واختبار النموذج

سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل ،وذلك باستخدام كل من:المعزز ألديكي –فولر للجذور الأحادية (ADF)ثم بعد ذلك قام بإجراء اختبار Johannsen(1995)

لإيجاد عدد العلاقات التكامل المتزامنة الموجودة بين المتغيرات النموذج ،ثم بعد ذلك أجرى اختبار Grangerلإيجاد العلاقات بين متغيرات النموذج .

الجدول (3-11) نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج .

1- اختبار الجذور الأحادية (ADF):

	المتغيرات	t-statistique	%1	%5	%10
الحالة الأولى	Lg PIBr	-0.967823	-3.596616	-2.933158	-2.604867
	Lg Xh	1.825069	-3.596616	-2.933158	-2.604867
	Lg Xh.h	2.050570	-3.596616	-2.933158	-2.604867
الحالة الثانية	D(Lg PIBr،1)	-1.635779	-3.596616	-2.933158	-2.604867
	D(Lg Xh ،1)	-0.984988	-3.596616	-2.933158	-2.604867
	D(Lg Xh.h،1)	-0.472562	-3.596616	-2.933158	-2.604867
الحالة الثالثة	D(Lg PIBr،2)	-6.273586	-3.600987	-2.935001	-2.605836
	D(Lg Xh،2)	-6.279610	-3.600987	-2.935001	-2.605836
	D(Lg Xh.h،2)	-7.273576	-3.600987	-2.935001	-2.605836

المصدر: علي(2010،ص174).

الحالة الاولى: تبين خلال اختبار ADF أن قيمة T-Statistiqueلكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%،5%،10%.وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ،أي وجود جذور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية .

الحالة الثانية :تبين كذلك أنه تقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية .

-**الحالة الثالثة** :كذلك نقبل الفرضية العدمية ،أي سلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند مستوى المعنوية 1%،5%،10%.

2-اختبار Johannsen لمتغيرات (PIBr) و (Xh) و (Xh.h):

تطرق الباحث لمعرفة السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة استعمل اختبار**Johannsen** وتوصل الى ما يلي:

الجدول(3-12) نتائج اختبار Johannsen لمتغيرات (PIBr) و (Xh) و (Xh.h)

المتغيرات	λ Trace	Max-Eigen	%5	الخلاصة
r=1	17.75744	_	15.49471	توجد علاقة تكامل متزامن
r=0	-	13.03814	14.07	لا توجد علاقة
r=0	5.661921	-	15.494471	لا توجد علاقة

المصدر: علي (2010،ص ص174-175).

- من خلال الجدول يتضح لنا مايلي :

الحالة الأولى: r=1 تبين لنا أنه trace λ من القيم الحرجة عند المستوى 5% وبالتالي توجد فرضية معدومة ،أي أنه جد علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين ،الناتج الداخلي الخام (PIBr) وصادرات قطاع المحروقات(**Xh**).

الحالة الثانية:يبين الاختبار أنr=0 نجد أن قيمة Max-Eigenأصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين ،الناتج الداخلي الخام PIBr) وصادرات قطاع المحروقاتtrace λ (Xh)**.**

الحالة الثالثة: كذلك يبين لنا الاختبار عند r=0 نجد أن trace λ أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ،أي لاتوجد هناك علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين الصادرات (Xh). وصادرات قطاع المحروقات(Xh.h)**.**

3-إختبار السببية Granger:

تطرق الباحث لمعرفة السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة استعمل اختبار السببية لمعرفة ذلك، والجدول (3-15) يبين ذلك .

الجدول(3-13)اختبار السببية Granger

الفرضيات	F الإحصائية لفيشر	الاحتمال
الفرضية 1: D(lgxh,2) لا يسبب D(lgpibr,2)	0.01653	0.9836
الفرضية 2: D(lgpibr,2) لا يسبب D(lgxh,2)	0.04226	0.9587

المصدر:علي (2010،ص 176).

وحسب اختبارGranger المبين في الجدول (3-15) ، القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 1 أصغر من Fالجد ولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أكبر من 0.05، و بالتالي نقبل الفرضية1 . كما أن القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 أصغر من F الجد ولية عند مستوى 5% ، أي الاحتمال أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية 2. و منه فإن العلاقة لا يمكن تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة - صادرات قطاع المحروقات إلى النمو الاقتصادي الحقيقي أو العكس.

خاتمة

قمنا في هذا الفصل بتقديم دراسات قياسية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائـــر، حيث بداية تطرقنا العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال الدراسات التي أقيمت.

لقد إتفقت معظم الدراسات التي تطرقنا إليها ،أنها توجد علاقة سببية بـــين الصـــادرات والنمـــو الاقتصادي سواء كانت هذه الدراسة سابقة خلال الفترة (1985-1998) أو الحديثة من خلال الفتـــرة (2001-2004).وكانت معظم الدراسة حول الدول النامية ،وتوصلت إلى أنها توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي ،حيث زيادة الصادرات تؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي والعكس.

أما بالنسبة للدراسات القياسية فقد إستعملت نماذج مختلفة لتحديد مدى تأثير الصادرات علـــى النمـــو الاقتصادي في الجزائر .

فقد توصلت الدراسة التي قام بها حشمان ومسلم (2007) إلى أن رغم المجهودات التي تبذل تبقـــى مساهمة صادرات قطاع المحروقات ضعيفة ،وصادرات نفطية هي الرائدة لتحقيق ورفع معدلات النمـــو الاقتصادي، أما دراسة علي حمزة (2010) فقد توصلت إلى أن الصادرات تساهم في النمو الاقتصـــادي ولكن الصادرات النفطية فقط، أما بالنسبة إلى صادرات غير النفطية فهي لا تفسر النمـــو الاقتصـــادي الحقيقي وذلك لعدم وجود علاقة تكامل متزامن بينهما. وأخيرا نجد أنه يوجد إتفاق عام حـــول أثـــر الصادرات على النمو الاقتصادي ،لكن النفطية فقط.

أما يخص أهم الدراسات التي أقيمت في الجزائر توصلت النتائج إلى أهمها:

رغم المجهودات المبذولة تبقى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام تقدر ب30 %وفي حين تبقى قطاعات خارج المحروقات أقل بكثير من ذلك.

كذلك وجد أن قطاع المحروقات هو المسؤول عن إحداث النمو الاقتصادي الحقيقي وهـــذا مـــا أثـــر بالسلب على الاقتصاد الجزائري وجعله هشا وفي تبعية مطلقة لقطاع المحروقات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول ،حيث تطرقنا إلى التجارة الدولية دورها التاريخي كمحرك للنمو الاقتصادي .وذلك لما تدره هذه الأخيرة من مكاسب وعائدات على دول أطراف التبادل ،بحيث كان الاقتصاديون الكلاسيك وعلى رأسهم "Adam Smith"الذي يعتبر أن البلدان التي تتخصص تخصصا مطلقا في إنتاج وتصدير سلعة ما ،هي الوحيدة القادرة على ممارسة التجارة الدولية .وقد تغير الفكر على يد" David Ricardo "في نظره أصبحت كل البلدان بما فيها التي كانت حسب سميث غير قادرة على التخصص أطرافا في التبادل الدولي تحت مفهوم الميزة النسبية والرفع منها والبحث عن أنجع السبل التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وكسب حصص مرضية بها.

كما نجد كذلك أنه ترجع أهمية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي إلى الدور الايجابي المنتظر التي تؤديه الصادرات في النشاط الاقتصادي باعتبارها محرك ومولد للأنشطة ،مما تدره من عائدات من العملات الأجنبية التي تعد قيدا على عملية التنمية .كما يشجع النمو الاقتصادي الموجب على التوجه نحو الأنشطة التصديرية.

أما الفصل الثاني فقد درسنا هيكل الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، هي الأخرى التي تمتلك من الخيرات الطبيعية والثروات الباطنية والإمكانيات البشرية الهائلة.تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم.إلا أنه وللأسف تبقى الى يومنا هذا تعاني من إختلالات هيكلية جمة ،تعصف وبشدة باستقرارها الاقتصادي وترقى في الكثير من الأحيان لتهديد استقرارها الاجتماعي.

ولعل من ابرز الاختلالات التي بعاني منها الاقتصاد في الجزائر هو مشكل التبعية لريع النفطي وللحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الاقتصادية .فازدهارها من ازدهاره وتدهورها من تدهوره .لذا يجب التفكير في عصر ما بعد النفط والتوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية بإيجاد أنجع الطرق التي تمكن من السير بإتجاه تطوير القدرات الإنتاجية وخلق منتجات مقبولة في الأسواق العالمية .

وأخيرا الفصل الثالث قمنا بتقديم أهم الدراسات التجريبية التي أقيمت حول العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتوصلنا إلى أن هناك علاقة سببية بينهما ،كذلك توصلت الدراسة إلى أن الصادرات لها اثر كبير ايجابي على النمو الاقتصادي ولكن من جانب الصادرات النفطية فقط،أما القطاعات الأخرى تبقى هامشية .

خاتمة عامة

نتائج الدراسة

فقد توصلت الدراسات المقدمة الى أن الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي ،بعـــد أن تم اســـتخدام العديد من الأساليب القياسية لاختبار هذه الفرضية على سبيل المثال منهجية التكامل المتزامن .

و تم إثبات أيضا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تفسر النمو الاقتصادي الحقيقي ،و ذلك لعدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين (على سبيل المثال ، اختبار Johannsen) .

و الأكيد أن قطاع المحروقات هو المسؤول عن إحداث النمو الاقتصادي في الجزائـــر خـــلال فتـــرة الدراسة ،حيث أكدت الدراسة القياسية ذلك وهذا ما أثبته اختبار Johannsen بين المتغيرين(lg PIB) و (lgXh) و ذلك بوجود علاقة تكامل متزامن، إضافة إلى ذلك أثبت اختبار Granger للعلاقات السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه ،معناه أن الصادرات من قطـــاع المحروقـــات تـــؤثر في النمـــو الاقتصادي وفي نفس الوقت النمو الاقتصادي الحقيقي يؤثر على الصادرات قطاع المحروقات.

وبالتالي يمكن أن نحكم بأن النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال 1998-2008 مفسرة عن طريق صادرات قطاع المحروقات.

توصيات الدراسة

- ضرورة تنويع الصادرات ،وتقليل من إستغلال قطاع المحروقات كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني بنسبة 30% من الناتج الداخلي الخام ،و97%من مجموع الصادرات .حيث يمثل البترول أغلـــى ثـــروة للجزائر وأخطرها على مستقبل الاقتصاد الوطني.

- تعزيز وترقية أداء المؤسسات الجزائرية من أجل رفع قدرتها التنافسية وزيادة حصتها في السوق المحلـــي والدولي.

-تشجيع استغلال الأحسن للقطاع الزراعي والصناعي اللذان يعتبران الرهان الوحيـــد في الجزائـــر لتتمكن من تحقيق معدلات نمو اقتصادي على المدى الطويل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. السواعي،خالد،(2005)، التنمية الاقتصادية،دار المناهج و التوزيع ،الأردن.
2. السواعي،خالد، (2009)، التجارة الدولية والنظرية وتطبيقاتها ،دار عالم الحديث،الأردن.
3. الخثلان ،خالد، (2009)،إشكالية العلاقة بين الصادرات الاولية والنمو الاقتصادي في الدول الاخذة بالنمو "التطبيق الاحصائي على المغرب بإستخدام OLS"،مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد1.
4. بن جلول ،خالد،(2009) ،أثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر 1997-2006 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة يوسف بن خدة الجزائر.
5. بوسماحة،مصطفى،(2011)،أثر تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر:دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي غرداية.
6. تاج،عبد الكريم،(2003)،نماذج النمو الاقتصادي :دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر.
7. توات، عثمان، (2011)،تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة ، بحوث اقتصادية عربية ،العدد54،53.
8. تومي، صالح ، وشقبقب،(2009)، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1997 -2002 ،مجلة الباحث ،العدد04.
9. حواس،أمين، (2010)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة بن باديس مستغانم.
10. رنان ،مختار،(2009) ، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، دار الحياة ،الجزائر
11. رصاف، سعيدي، (2002)، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات،مجلة ،العدد01.
12. زرمان، كريم،(2012) ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد7.

قائمة المراجع:

13.شرع ،يوسف،(2011)، الطاقة وأفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئة :حالة الجزائر 2000-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تيارت.

14.طلب،عبد العظيم، وأخرون،(2012)، العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي :حالة اليمن.

15.علي، حمزة، (2010)، تغير الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن باديس مستغانم.

المراجع باللغة الأجنبية:

16.Arkolakis C, Costinot A, Rodriguez-Clare A. (2010), New trade models, same old gains? ,NBER,USA.

17.Balassa ,B (1971), The structure of protection in developing countries. Johns Hopkins University Press, Baltimo.

18. Baldwin ,RE. (1992) ,Measuring dynamic gains from trade. Journal of Polit Econ 100(11),pp.162–174.

19.Barkai, H. (1969), A formal outline of a smithian growth model. Q J Econ 83(3),pp. 396–414.

20.Clerides SK, Lach S, Tybout JR (1998), Is learning by exporting important? micro-dynamic evidence from Colombia, Mexico, and Morocco . Q J Econ 113(3),pp. 903–947.

21.Dollar, D (1986) , Technological innovation ,Capital mobility, and the product cycle in north-south trade. Am Econ Rev 76(1),pp.177–190.

22.Edwards ,S (1993), Openness, trade liberalization, and growth in developing countries,J Econ Lit 31(3),p. 1358.

23.Feenstra, RC, (2008) International economics, 1st edn. Worth, New York.

24.Frankel ,JA, Romer, D (1999), Does trade cause growth?, Am Econ Rev 89(3),pp. 379–399.

25.Grossman, GM,and Helpman, E (1991) Innovation and growth in the global economy. MIT Press Cambridge, MA.

26.Kohli, Singh N (1989) ,Exports and growth: critical minimum effort and diminishing returns. J Dev Econ 30(2),pp. 391–400.

قائمة المراجع:

27. Krugman PR, Obstfeld M (2006) International economics: theory and policy, 7th edn. Pearson Addison Wesley, Boston.

28. Madsen JB (2009) Trade barriers, Openness, and economic growth. South Econ J 76(2),pp. 397–418.

29. Van den Berg H, Lewer JJ(2007), International trade and economic growth. M. E. Shrape, Armonk New york

30. w.w.w.djazairess.com

31. w.w.w.Trademap.org/product_selcountry_TS.aspx

32. www.ons.dz